بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الادارية
قسم الاقتصاد

حجم القطاع الحكومي وأثره على النمو الإقتصادي في الأردن

٥/٨

رسالة ماجستير

إعداد

محمد ماجد منصور شطناوي

إشراف

الأستاذ الدكتور حسين الطلافحة

كانون الثاني ١٩٩٦

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية

قسم الإقتصاد

حجم القطاع الحكومي وأثره على النمو الإقتصادي في الأردن

إعداد:

محمد ماجد منصور شطناوي

بكالوريوس إقتصاد - جامعة اليرموك "١٩٩٠"

قدمت هذه الدراسة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على

درجة الماجستير في جامعة اليرموك - قسم الإقتصاد

لجنة المناقشة

١- أ. د. حسين علي الطلافحة	.....	مشرفاً
٢-أ. د. عبدالرزاق بني هاني	.....	عضواً
٣-د. رياض المومني	.....	عضواً

كانون الالثاني / ١٩٩٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

شكر وتقدير ...

في نهاية هذه الدراسة لا يسعني إلا ان أتقدم بالشكر والامتنان الى الاستاذ الفاضل حسين طلافحة الذي تفضل بالإشراف على هذه الدراسة، وعلى جهوده التي بذلها أثناء اعداد الدراسة.

كما اتقدم بالشكر إلى الاستاذين الفاضلين الدكتور عبدالرزاق بني هاني والدكتور رياض المومني لتفضلهم بقبول مناقشة الرسالة لإظهارها على افضل وجه.

كما أود أن اشكر كل الزملاء من طلبة الدراسات العليا في قسم الاقتصاد، والزملاء فائق النقرش ونضال العزام وعزالدين المومني وأسامة غرايبة، وأسرة مركز الترعاني للطباعة لما قدموه من جهد في إتمام هذه الدراسة.

محمد ماجد شطناوي

كانون ثاني ١٩٩٦م

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الاهداء

الى والدي ووالدتي

الى اخوتي واخواتي

على كل ما قدموه من جهد ومساعدة

اهدي هذا البحث

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

محتويات الدراسة

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير	أ
الإهداء	ب
محتويات الدراسة	ج
قائمة الجداول	و
ملخص	ح
الفصل الاول	
المقدمة.	١
١.١. هدف الدراسة.	١
٢.١. أهمية الدراسة.	١
٣.١. الدراسات السابقة.	٢
٤.١. الاطار النظري.	٢
٥.١. اسلوب الدراسة والنموذج الاحصائي.	٣
٦.١. تسلسل الدراسة.	٥
٧.١. مصادر المعلومات.	٥
الفصل الثاني	
- ملامح المالية العامة وحجم القطاع الحكومي في الاردن.	٧
١. مقدمة.	٧
١.٢. المبحث الاول.	٧
ملامح المالية العامة في الاردن خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٩٤.	٧
١.١.٢ مقدمة.	٧
٢.١.٢ تطور النفقات العامة في الاردن.	٧
٣.١.٢ تطور الايرادات المحلية في الاردن.	١٦
٤.١.٢ تطور العجز المحلي في الموازنة في الاردن.	٢٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٢٠٢. المبحث الثاني ٢٦
القطاع الحكومي في المملكة الاردنية الهاشمية. ٢٦
١٠٢٠٢ مقدمة. ٢٦
٢٠٢٠٢ القطاع الحكومي في المملكة الاردنية الهاشمية. ٢٦
٣٠٢٠٢ حجم القطاع الحكومي في المملكة الاردنية الهاشمية. ٢٧
اولاً: نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي والناتج القومي الاجمالي. ٢٨
ثانياً: نسبة الايرادات المحلية إلى الناتج المحلي الاجمالي والناتج القومي الاجمالي. ٣٢
ثالثاً: نسبة الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي والناتج القومي الاجمالي ٣٥
رابعاً: نسبة عدد العاملين في الخدمات الاجتماعية والدفاع والادارة العامة الى عدد العاملين الكلي. ٣٩

الفصل الثالث

حجم القطاع الحكومي في الاردن واثره على النمو الاقتصادي. ٤٤
١٠٣. مقدمة. ٤٤
٢٠٣. النموذج النظري والاحصائي للدراسة. ٤٤
٣٠٣. النتائج الاحصائية. ٥١
اولاً: اثر حجم القطاع الحكومي على النمو الاقتصادي . باستخدام نموذج رام. ٥١
ثانياً: اثر حجم القطاع الحكومي على النمو الاقتصادي. باستخدام نموذج روبنسون ولاندو. ٥٥

الفصل الرابع

– النتائج والتوصيات. ٦٧
اولاً: النتائج. ٦٧
ثانياً: التوصيات. ٦٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الملحق (١) ٦٩
- الهيكل التنظيمي للادارة الحكومية في الاردن.
الملحق (٢) ٧٠
- الهيكل التنظيمي للحكومة المركزية في الاردن.
الملحق (٣) ٧٣
- الجداول الإحصائية
- المصادر ٨٠
- Abstract ٨٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(٢-١)	النفقات العامة في الاردن خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٩٤ بالاسعار الجارية	١١
(٢-٢)	تفصيلات النفقات العامة خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٥	١٢
(٢-٣)	معدلات النمو في النفقات العامة ونصيب الفرد من النفقات العامة بالاسعار الجارية	١٣
(٢-٤)	النفقات العامة في الاردن خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٩٤ بالاسعار الثابتة	١٤
(٢-٥)	معدلات النمو في النفقات العامة ونصيب الفرد من النفقات العامة بالاسعار الثابتة	١٥
(٢-٦)	الايرادات المحلية للحكومة في الاردن خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٩٤ بالاسعار الجارية	١٧
(٢-٧)	معدلات النمو في الايرادات المحلية ومتوسط ما يدفعه الفرد من الايرادات المحلية بالاسعار الجارية.	١٩
(٢-٨)	النمو في الايرادات المحلية ومتوسط ما يدفعه الفرد من الايرادات المحلية بالاسعار الثابتة.	٢١
(٢-٩)	تطور العجز المحلي قبل التمويل بالاسعار الجارية في الفترة ١٩٦٧ - ١٩٩٤.	٢٤
(٢-١٠)	تطور العجز المحلي قبل التمويل بالاسعار الثابتة في الفترة ١٩٦٧ - ١٩٩٤.	٢٥
(٢-١١)	الحجم النسبي للقطاع الحكومي ممثلاً بنسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الاجمالي.	٣٠
(٢-١٢)	نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الاجمالي لدول مختارة.	٣١
(٢-١٣)	الحجم النسبي للقطاع الحكومي ممثلاً بنسبة الايرادات المحلية من الناتج المحلي الاجمالي.	٣٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

(٢-١٤)	نسبة الايرادات المحلية من الناتج المحلي الاجمالي لدول مختارة.	٣٤
(٢-١٥)	الحجم النسبي للقطاع الحكومي ممثلاً بنسبة الانفاق الاستهلاكي النهائى الحكومي من الناتج المحلي الاجمالي.	٣٧
(٢-١٦)	نسبة الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي من الناتج المحلي الاجمالي لدول مختارة.	٣٨
(٢-١٧)	نسبة العاملون في القطاع الحكومي الى عدد العاملون الكلي.	٤٠
(٣-١)	البيانات المستخدمة لتقدير المعادلة (6.1) و (7.1).	٥٧
(٣-٢)	البيانات المستخدمة لتقدير المعادلة (6.2) و (7.2) .	٥٩
(٣-٣)	البيانات المستخدمة لتقدير المعادلة (6.3) و (7.3) .	٦١
(٣-٤)	البيانات المستخدمة لتقدير المعادلة (6.4) و (7.4) .	٦٣

© Arabic Digital Library Yarmouk University

www.manaraa.com

ملخص

حجم القطاع الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي في الاردن

هدف هذه الدراسة محاولة قياس حجم القطاع الحكومي في الاردن، ومن ثم دراسة اثر هذا الحجم على النمو الاقتصادي، حيث تعتمد الدراسة على تقدير نموذج راتي رام لدراسة اثر حجم القطاع الحكومي على النمو الاقتصادي، حيث بينت النتائج ان حجم القطاع الحكومي مقاساً بمتغير النفقات الحكومية العامة كان له اثر سلبي على النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي، وإن انتاجية عناصر الانتاج في القطاع الخاص كانت اكبر منها في القطاع الحكومي، وبالتالي فإن اثر عملية الخصخصة على الاقتصادي الاردني سوف يكون إيجابياً وذلك بنقل عناصر الانتاج من القطاع الحكومي الى القطاع الخاص، مما يؤدي الى ارتفاع الانتاجية في القطاعين الحكومي والخاص، أما عن حجم القطاع الحكومي مقاساً بمتغيرات: الإيرادات الحكومية المحلية والإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي والعمالة في القطاع الحكومي، لم يكن لها أثر واضح على النمو الإقتصادي.

تم استخدام نموذج اخر وهو نموذج روبنسون ولاندو لتدعيم النتائج من النموذج الأول، حيث تبين أن حجم القطاع الحكومي مقاساً بمتغيرات: النفقات الحكومية العامة والانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي والعمالة في القطاع الحكومي كان لها أثر سالب على النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مما يدعم النتائج في النموذج الأول ويشجع على عملية الخصخصة.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الأول

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الاول

المقدمة

تتباين مواقف الاقتصاديين من اثر حجم الحكومة على النمو الاقتصادي والتنمية الإقتصادية بشكل عام، وبالتالي على الحجم المناسب للقطاع الحكومي، فمنهم من يرى ان للقطاع الحكومي دور مهم في عملية التنمية والنمو الاقتصادي لذلك فهم يشجعون زيادة حجم القطاع الحكومي، ومدى تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية بهدف زيادة النمو الإقتصادي، ويستند هؤلاء الإقتصاديون في رأيهم على الدور الهام الذي تقوم به الحكومة في توفير الظروف الإجتماعية والإقتصادية والسياسية المناسبة لعملية التنمية، ودور الحكومة ايضاً في منع القوى الخارجية من السيطرة على البلاد وإستغلال مواردها.

وعلى الجانب الأخر فإن بعض المدارس الإقتصادية الأخرى تشدد على ان زيادة حجم القطاع الحكومي وتدخل الدولة في الحياة الإقتصادية له أثر سلبي على النمو والتطور الإقتصادي بسبب إنخفاض الإنتاجية وإرتفاع الروتين في المشاريع الحكومية، كما ان السياسات الحكومية المالية والنقدية قد تؤدي إلى إعاقة عملية النمو الإقتصادي.

١. ١. هدف الدارسة:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل اثر حجم القطاع الحكومي على النمو الاقتصادي، إضافة إلى ما تقدمه من تحليل لحجم القطاع الحكومي باستخدام المقاييس المتعارف عليها في الاقتصاد.

١. ٢. اهمية الدراسة:

يتجه الاقتصاد الاردني واقتصادات الدول النامية الى الخصخصة والتي تعني تخفيض حجم القطاع الحكومي، وان هذه التوجهات يجب ان تبنى على اساس من الدراسة العلمية، لذلك فإن مثل هذه الدراسة تكتسب اهميتها مما تقدم من تحليل اقتصادي ونتائج تعتبر اساس مهم لقرارات الحكومة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

١٠٣٠١ الدراسات السابقة:

بالرغم من اهمية اثر حجم القطاع الحكومي على النمو الاقتصادي الا ان الدراسات التي تعلقت بهذا الموضوع كانت قليلة واظهرت نتائج متناقضة، ففي دراسة روبنسون Rubinson عام ١٩٧٧، وجد ان حجم القطاع الحكومي مقاساً بنسبة الايرادات الحكومية من الناتج القومي الاجمالي، كان له اثر ايجابي على معدل النمو الحقيقي في الناتج القومي الاجمالي(١).

اما دراسة لاندو Landau عام ١٩٨٣ فقد وجدت ان حجم القطاع الحكومي مقاساً بنسبة الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي من الناتج المحلي الاجمالي كان له اثر سلبي على النمو الاقتصادي مقاساً بمعدل النمو في الدخل الفردي الحقيقي(٢).

دراسة رام Ram عام ١٩٨٦ وجدت بأن حجم القطاع الحكومي مقاساً بالمتغير $\frac{FC}{y}$ FC ، حيث FC هي الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي، كان له اثر ايجابي على النمو الاقتصادي مقاساً بالنمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي(٣).

بالنسبة للاردن فانه لم يكن هنالك دراسات عن قياس حجم القطاع الحكومي، الا انه كان هنالك دراسات تعلقت بأثر النفقات الحكومية على النمو الاقتصادي، ففي دراسة لبيطار عام ١٩٩٠، وجد بأن مضاعف الانفاق الحكومي الذي يعكس اثر النفقات الحكومية العامة غير المباشرة على الناتج القومي الاجمالي قد بلغ (٠,٦٠) وهذا يعني بأن زيادة النفقات الحكومية العامة بمقدار دينار واحد سوف يترتب عليه زيادة لاحقة في الناتج القومي الاجمالي بمقدار (٠,٦٠) من الدينار(٤).

١.٤. الإطار النظري:

تعتمد هذه الدراسة على نموذج راتي رام (Rati Ram) لقياس اثر حجم الحكومة على النمو الاقتصادي والذي يقوم اصلاً على تقسيم الإقتصاد المحلي الى قطاعين، الأول هو القطاع الحكومي ويُنتج حسب دالة انتاج تتكون مدخلاتها من العمل ورأس المال، والثاني هو القطاع الخاص والذي يُنتج حسب دالة انتاج تتضمن مدخلاتها بالإضافة الى العمل ورأس المال انتاج القطاع الحكومي. ويفترض هذا النموذج اختلاف انتاجية عوامل الانتاج في القطاع الخاص عنها في القطاع الحكومي فقد تزيد الأولى عن الثانية وقد تقل عنها او تساويها. فإذا كانت الانتاجية في القطاع الخاص تزيد عن الانتاجية في القطاع الحكومي كان اثر الخصخصة ايجابياً على النمو الاقتصادي، وهذا هو الافتراض الأساسي الذي تقوم عليه فكرة الخصخصة.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

١. ٥. اسلوب الدراسة والنموذج الاحصائي:

تعتمد هذه الدراسة على التحليل الإحصائي القائم على تحليل خطوط الانحدار وباستخدام اسلوب المربعات الصغرى الاعتيادية، وذلك لتقدير النموذج الإحصائي المحسوب اعتماداً على النموذج النظري الذي وُصف اعلاه والذي يتكون من معادلة احصائية واحدة وهي(٥):

$$\dot{y} = \beta_1 \frac{I}{y} + \beta_2 \dot{EC} + \left(\frac{\delta}{1+\delta} - \beta_3\right) \dot{G} \frac{G}{y} + \beta_3 \dot{G} + U_I \qquad (1)$$

حيث ان :

$\dot{y} = \frac{dy}{y}$: معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي

I / y : نسبة التكوين الرأسمالي الصافي من الناتج المحلي الإجمالي.

β_1 : اثر نسبة التكوين الرأسمالي الصافي إلى الناتج المحلي الإجمالي على معدل النمو الإقتصادي.

$\dot{EC} = \frac{dEC}{EC}$: معدل النمو الحقيقي في عوائد العاملين بأجر.

β_2 : اثر معدل النمو الحقيقي في عوائد العاملين بأجر على معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي.

$\dot{G} \frac{G}{y}$: حجم القطاع الحكومي مقاساً حسب نموذج رام، بأحد المقاييس التالية:

أولاً: GX ، حيث ترمز GX الى النفقات الحكومية العامة.

ثانياً: DR ، حيث ترمز DR إلى الإيرادات الحكومية المحلية.

ثالثاً: FC ، حيث ترمز FC الى الانفاق الإستهلاكي النهائي الحكومي.

رابعاً: PE ، حيث ترمز PE الى العمالة في القطاع الحكومي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

β_3 : مرونة دالة الإنتاج في القطاع الخاص بالنسبة لانتاج القطاع الحكومي، اي ان β_3 هي التأثير الحدي الخارجي لانتاج القطاع الحكومي على انتاج القطاع الخاص.

δ : الإختلاف في الانتاجية لعناصر الانتاج بين القطاعين الحكومي والخاص.

$(\frac{\delta}{1+\delta} - \beta_3)$: اثر حجم القطاع الحكومي على النمو الاقتصادي.

U_I : المتغير العشوائي.

وللمقارنة تستخدم هذه الدراسة معادلة احصائية لقياس اثر حجم الحكومة على النمو الاقتصادي بالاعتماد على نموذج روبنسون ولاندو والذي يعتمد على معادلة احصائية واحدة هي[٦]:

$$\dot{y} = \alpha_1 \frac{I}{y} + \alpha_2 \dot{EC} + \alpha_3 GS + U_I \qquad (2)$$

حيث ترمز GS الى حجم القطاع الحكومي، والتي يمكن ان تأخذ احد القيم التالية:

١- نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (GX/y) .

٢- نسبة الإيرادات المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (DR/y).

٣- نسبة الإنفاق الإستهلاكي الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي (FC/y).

٤- نسبة عدد العاملين في القطاع الحكومي الى عدد العاملين الكلي (PE/TE).

حيث أن :

$\dot{y} = \frac{dy}{y}$: معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي.

I / y : نسبة التكوين الرأسمالي الصافي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

α_1 : أثر نسبة التكوين الرأسمالي الصافي إلى الناتج المحلي الإجمالي على معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي.

$\dot{EC}$: معدل النمو الحقيقي في عوائد العاملين بأجر.

α_2 : اثر معدل النمو الحقيقي في عوائد العاملين بأجر على معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي.

GS : حجم القطاع الحكومي.

α_3 :أثر حجم القطاع الحكومي على النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

U_t : المتغير العشوائي .

١.٦. تسلسل الدراسة:

تتكون الدراسة من اربعة فصول بما فيها هذه المقدمة حيث يناقش الفصل الثاني ملامح المالية العامة وحجم القطاع الحكومي في الاردن، اما الفصل الثالث فيبين النموذج النظري والتحليل الإحصائي لأثر حجم الحكومة على النمو الاقتصادي في الاردن، واخيراً يُلخص الفصل الرابع النتائج التي توصلت اليها الدراسة والتوصيات.

١.٧. مصادر المعلومات:

تعتمد هذه الدراسة على تحليل الإحصاءات الرسمية الصادرة عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية بدوائرها المختلفة وخاصة البنك المركزي ودائرة الإحصاءات العامة والجمعية العلمية الملكية، بالإضافة الى بعض المصادر الدولية مثل النشرات الصادرة عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الهوامش:

(1) Richard Rubinson, "Dependency. Government Revenue, and Economic Growth, 1955- 70 Studies in Comparative International Development, Summer 1977, 12, PP 3-28.

(2) Daniel Landau, "Government Expenditure and Economic Growth: A Cross - Country Study" Southern Economic Journal, January 1988,49, PP. 783-92.

(3) Rati Ram, Governmet Size And Economic Growth: A New Framework And Some Evidence From Cross-Section And Time-Series Data, American Economic Review, March 1986, 76, PP. 191 - 203.

(٤) محمد فتحي بيطار، النفقات العامة في الأردن: اسباب زيادتها وآثارها الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك ١٩٩٠، ص١٤٠.

(5) Rati Ram, 1986, Op, Cit, PP. 191-203.

(6) Richard Rubinson, 1977, Op, Cit, PP 3-28.
Daniel Landua. 1983, Op, Cit, PP. 783-792.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الثاني

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الثاني

ملامح المالية العامة وحجم القطاع الحكومي في الاردن

١. مقدمة:

يتطرق المبحث الاول في هذا الفصل الى تحليل هيكل المالية العامة في الاردن خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٩٤، وذلك بدراسة تطور النفقات العامة والايرادات المحلية والعجز المحلي في الموازنة، ثم يتطرق المبحث الثاني الى تعريف القطاع الحكومي وحجم هذا القطاع في الاردن.

٢.١ المبحث الاول

ملامح المالية العامة في الاردن خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٩٤

٢.١.١ مقدمة:

يقوم هذا المبحث على تحليل هيكل المالية العامة في الاردن، وذلك بدراسة تطور النفقات العامة والايرادات المحلية والعجز المحلي في الموازنة بالاسعار الجارية، خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٩٤. ثم تتطرق لتأثير زيادة الاسعار وارتفاع عدد السكان على النفقات العامة والايرادات المحلية والعجز المحلي.

٢.١.٢ تطور النفقات العامة في الاردن

تتجه النفقات العامة للنمو في مختلف دول العالم النامية والمتقدمة، فقد لاحظ الاقتصادي الالماني ادولف واغنر[1]، أنه مع مرور الزمن وازدياد النمو الاقتصادي، فان هنالك ضرورة اجتماعية لزيادة النفقات الحكومية لاشباع الحاجات العامة المتزايدة لدى الافراد.

وتنطبق هذه الملاحظة على النفقات العامة في الاردن حيث يبين الجدول رقم (٢-١) أن النفقات العامة قد زادت من (٦٨,٢) مليون دينار بالاسعار الجارية عام ١٩٦٧ الى (١٠١,٥) مليون عام ١٩٧٢، ولكن وبسبب الظروف السياسية الداخلية والخارجية التي حدثت خلال تلك الفترة مثل الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٦٧، والاضطرابات الداخلية التي لم تنتهِ حتى عام ١٩٧١، فقد وجهت معظم النفقات الحكومية الى الدفاع والامن والنظام الداخلي، لذلك كان نصيب نفقات الدفاع والامن والنظام الداخلي عام ١٩٦٧، (٢٨,٣) مليون، اما النفقات على الخدمات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية فقد بلغت (٢١,١) مليون دينار. وفي العام ١٩٧٠، بلغت النفقات العامة (٨٠,٧) مليون دينار، كان نصيب نفقات الدفاع والامن والنظام الداخلي (٣٨,٢) مليون دينار ونصيب

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

نفقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٢,٨) مليون، كما يبين الجدول رقم (٢-٢). أي أن النفقات على الدفاع والامن الداخلي كانت تشكل ما نسبته (٤١,٥٪) عام ١٩٦٧، وازدادت الى (٤٧,٣٪) عام ١٩٧٠، مقابل (٣٠,٩٪) للتنمية الاقتصادية والاجتماعية عام ١٩٦٧ و (٢٨,٢٪) عام ١٩٧٠.

ومع بداية فترة التخطيط الاقتصادي في الاردن وبداية الخطة الاقتصادية الثلاثية ١٩٧٣ - ١٩٧٥، ارتفعت النفقات العامة الى (٢٠٤,٩) مليون مع نهاية الخطة، ويبين الجدول رقم (٢-٢) ان النفقات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد تجاوزت نفقات الدفاع والامن الداخلي لاول مرة، فقد بلغت الاولى (٧٣,٥) مليون دينار اي ما نسبته (٣٥٪) من النفقات العامة في العام ١٩٧٥، وبلغت الثانية (٥٨,٤) مليون دينار اي ما نسبته (٢٨٪) من النفقات العامة. ويعود هذا الى تركيز خطة التنمية الثلاثية الى خلق (٧٠ الف) فرصة عمل [٢]، بالاضافة الى نزوح (٨٠ الف) لبناني الى الاردن نتيجة الحرب الاهلية اللبنانية [٣]، والذي تطلب زيادة النفقات الاجتماعية والاقتصادية. ونتيجة لزيادة حجم المساعدات الخارجية والقروض بالاضافة الى زيادة حوالات العاملين وارتفاع معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي [٤]، فقد ارتفعت النفقات العامة من (٢٦٢,٥) مليون عام ١٩٧٦ الى (٥٦٣,٢) مليون عام ١٩٨٠.

كما ارتفعت النفقات العامة من (٦٤٧,١) مليون دينار عام ١٩٨١ الى (٩٦٥,٩) مليون عام ١٩٨٧، الذي انخفضت فيه النفقات العامة بنسبة (١,٥٪) عن العام ١٩٨٦، وذلك نتيجة لانخفاض حجم المساعدات الخارجية للاردن في تلك السنة، كما يبين الجدول رقم (٢-٣). ومع بداية عام ١٩٨٨ دخل الاردن مرحلة تعويم الدينار الاردني وانخفاضه مقابل الدولار والعملات الاخرى، الامر الذي ادى الى الارتفاع الكبير في مستوى الاسعار حيث ارتفع الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة باسعار عام ١٩٩٢ من (٦٠,٩٪) في العام ١٩٨٨ الى (٧٦,٥٪) عام ١٩٨٩[٥]، وفي ضوء هذه المشاكل كان لابد من اعداد برنامج متكامل لاعادة هيكلة الاقتصاد الاردني، من اجل ذلك فقد تم اعداد برنامج تكييف اقتصادي متوسط الاجل (١٩٨٩ - ١٩٩٣) بالمشاركة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وقد كان من اهم بنود هذا البرنامج تخفيض العجز في الموازنة العامة من طريقين [٦]:

أولاً: خفض النفقات العامة عن طريق اجراء مراجعة شاملة للانفاق التنموي واولوياته، وتوجيه الاستثمار نحو المشاريع الانتاجية، وتخفيض الانفاق على

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

المشاريع الخدمية، والتأكد من ان تنفيذ هذه المشاريع يتم بكفاءة عالية وبأقل التكاليف.

ثانياً: زيادة الايرادات المحلية عن طريق تحديث النظام الضريبي وتطويره وتوسيع قاعدته، ورفع كفائة المؤسسات العامة بهدف زيادة اعتمادها على مواردها الذاتية.

وخلال تطبيق برنامج التكييف الاقتصادي حدثت حرب الخليج في العام ١٩٩٠، التي ادت الى عودة (٣٠٠) الف من العاملين في الخليج الى الاردن [٧]، كما استقبل الاردن عدد كبير من النازحين، مما ادى الى ارتفاع النفقات الجارية بمعدل (١٢,٢٪)، أما النفقات الرأسمالية فقد انخفضت بمعدل (٢٠,٩٪)، كما يبين الجدول رقم (٢-٣).

بشكل عام فإن هنالك اتجاه عام لازدياد النفقات العامة بالاسعار الجارية فقد ارتفعت النفقات العامة كما يبين الجدول رقم (٢-١) من (٦٨,٢) مليون عام ١٩٦٧ الى (٩٦٥,٩) مليون عام ١٩٨٧ و (١٦٦٩) مليون عام ١٩٩٤، وقد سجل معدل نمو النفقات اقصى قيمة عام ١٩٧٩ حيث بلغ ٤٢,٦٪، وهو العام الذي بلغت فيه المساعدات الخارجية المقدمة للاردن اقصى قيمة [٨]، وبلغ معدل النمو في النفقات العامة قيم سالبة في السنوات ١٩٧٠ و ١٩٨٧، والسبب في ذلك الانخفاض الحاد في حجم المساعدات المقدمة للاردن في تلك السنوات، كما بلغ متوسط النمو الكلي في النفقات العامة للفترة ١٩٦٧ - ١٩٩٤ (١٣,١٪) كما يبين الجدول رقم (٢-٣).

وقد إنعكس هذا الاتجاه العام على أقسام النفقات العامة حيث إزدادت النفقات الجارية من (٤٤,٧) مليون عام ١٩٦٧ إلى (١,١١٨٥) مليون عام ١٩٩٤، وقد كان هنالك إستقرار نسبي في نمو النفقات الجارية بسبب إعتماد هذه النفقات على الايرادات الخارجية وخاصة المساعدات الخارجية[٩]، وقد بلغ متوسط النمو في النفقات الجارية، (١٣,٢٪) خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٩٤. وإزدادت النفقات الرأسمالية من (٢٣,٥) مليون عام ١٩٦٧ الى (٥٥٠,٥) مليون عام ١٩٩٤، وقد كان هنالك تذبذب واضح في معدلات نمو هذه النفقات حيث سجلت معدلات النمو قيم سالبة في سنوات عديدة، وبلغ متوسط نمو هذه النفقات (١٥,٠٪) خلال فترة الدراسة، كما يبين الجدول رقم (٢-٣). وقد ازداد نصيب الفرد من النفقات العامة وبالأسعار الجارية من (٥٠) دينار عام ١٩٦٧ الى (٤٠٧,٤) دينار عام ١٩٩٤، وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من النفقات (٢٢٣,٥) دينار،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

كما يبين الجدول رقم (٢-٣).

إن دراسة ظاهرة إزدياد النفقات العامة بقيمها الأسمية يجب أن يتطرق لموضوع التضخم والسكان، فقد يكون سبب زيادة النفقات العامة الأسمية إرتفاع الأسعار وليس الزيادة الحقيقة في السلع والخدمات المقدمة للأفراد(١٠)، أما زيادة عدد السكان فقد يؤثر على نصيب الفرد من السلع والخدمات التي يحصل عليها من النفقات العامة(١١)، وعلى حجم النفقات العامة أيضاً.

الجدول رقم (٢-٤) يبين أن النفقات العامة الحقيقية بأسعار عام ١٩٩٢، إزدادت من (٥٠٥,١) مليون دينار عام ١٩٦٧ الى (١٦٩١,٥) مليون عام ١٩٨٧ و(١٥٥٩,٧) مليون عام ١٩٩٤، أي أن النفقات العامة تضاعفت بمقدار (٣) مرات تقريباً بالأسعار الثابتة بعد أن كانت قد تضاعفت بنحو (٢٤) مرة تقريباً بالأسعار الجارية، وهذا يظهر أن معظم الزيادة في النفقات العامة كانت عبارة عن زيادة في الأسعار وليس زيادة في كمية السلع والخدمات الحقيقة المقدمةللأفراد، وبلغ متوسط النمو الحقيقي في النفقات العامة (٤,١٪) بعد أن كان (١٣,١٪) بالأسعار الجارية، كما يبين الجدولين (٢-٣) و(٢-٥).

أما النفقات الجارية الحقيقة فقد إرتفعت من (٣٣١,١) مليون عام١٩٦٧ الى (١٠٤٥,٣) مليون عام ١٩٩٤، كما يبين الجدول رقم (٢-٤)، وبلغ متوسط النمو الحقيقي في النفقات الجارية (٤,٩٪) بعد أن كان (١٣,٢٪) بالأسعار الجارية، كما يبين الجدولين (٢-٣) و(٢-٥). وازدادت النفقات الرأسمالية بمعدل حقيقي بلغ (٦,٦٪) مقارنة مع (١٥٪) بالأسعار الجارية. ونتيجة لإزدياد النفقات العامة فقد إزداد نصيبب الفرد من النفقات العامة الحقيقية من (٣٧٠,٨) دينار عام ١٩٦٧ الى اقصى قيمة عام ١٩٨٦، حيث بلغ نصيب الفرد (٦١٧,٥) دينار، ثم إنخفض الى (٣٥٠,٢) دينار عام ١٩٩١ بعد عودة العاملين الأردنيين في الخليج والإرتفاع المفاجيء في عدد السكان، ثم عاد وارتفع نصيب الفرد الى (٣٨٠,٧) دينار عام ١٩٩٤، أي أن نصيب الفرد الحقيقي من النفقات العامة لم يتغير كثيراً منذ عام ١٩٦٧ بعد أن كان قد تضاعف بنحو أربع مرات بالأسعار الجارية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول رقم (٢ -١)

النفقات العامة في الاردن خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٩٤ بالاسعار الجارية

مليون دينار

السنة	النفقات العامة	النفقات الجارية	النفقات الرأسمالية
٦٧	٦٨,٢	٤٤,٧	٢٣,٥
٦٨	٨٠,٥	٥٧,٢	٢٣,٣
٦٩	٨٨,٤	٦٥,٢	٢٣,٢
٧٠	٨٠,٧	٥٩,٠	٢١,٧
٧١	٨٣,٢	٦٠,٧	٢٢,٥
٧٢	١٠١,٥	٧٠,٥	٣١,٠
٧٣	١١٩,٥	٧٨,٦	٤٠,٩
٧٤	١٤٦,٦	١٠٣,٦	٤٣,٠
٧٥	٢٠٤,٩	١٢٥,٧	٧٩,٢
٧٦	٢٦٢,٥	١٨٥,٩	٧٦,٦
٧٧	٣٣٧,٩	١٩٥,٦	١٤٢,٣
٧٨	٣٦١,٥	٢١٢,٩	١٤٨,٦
٧٩	٥١٥,٦	٣٢١,٣	١٩٤,٣
٨٠	٥٦٣,٢	٣٣٦,١	٢٢٧,١
٨١	٦٤٧,١	٣٩١,٥	٢٥٥,٦
٨٢	٦٩٣,٦	٤٤٩,٠	٢٥٠,٦
٨٣	٧٠٥,٣	٤٥٣,٧	٢٥١,٦
٨٤	٧٢٠,٨	٤٨٨,١	٢٣٢,٧
٨٥	٨٠٥,٧	٥٤٢,٥	٢٦٣,٢
٨٦	٩٨١,٣	٥٧٠,٥	٤١٠,٨
٨٧	٦٩٥,٩	٦٠٢,٧	٣٦٣,٢
٨٨	١٠٥٤,٠	٦٦٩,٦	٣٨٤,٤
٨٩	١١٠٢,٣	٧٤٩,٧	٣٥٢,٦
٩٠	١١٢٠,١	٨٤١,٤	٢٧٨,٧
٩١	١٢٣٤,٣	٩٠٤,٠	٣٣٠,٣
٩٢	١٣٤٨,٧	٩٢٩,٥	٤١٩,٢
٩٣	١٦٤٧,٨	١,٠٤٤,٣	٦٠٣,٥
٩٤	١٦٦٩	١,١١٨,٥	٥٥٠,٥

المصدر: البنك المركزي الاردني، دائرة الابحاث والدراسات، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤ - ١٩٩٣)، عدد خاص، جدول (١٦، تشرين أول ١٩٩٤.)

البنك المركزي الاردني، دائرة الابحاث والدراسات، النشرة الاحصائية الشهرية، المجلد ٢١، العدد ١، كانون الثاني ١٩٩٥، جدول (٢٨).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول رقم (٢ - ٢)

تفصيلات النفقات العامة خلال الفترة ١٩٦٧ -١٩٧٥

مليون دينار

السنة	النفقات العامة			
	الدفاع	الامن والنظام الداخلي	خدمات التنمية الاقتصادية	خدمات اجتماعية
٦٧	٢٤,٢	٤,١	١٣,١	٨,٠
٦٨	٣٥,٢	٤,٨	١٢,٧	٨,٠
٦٩	٤١,٥	٥,٢	١٣,٧	٨,٦
٧٠	٣٣,١	٥,١	١٢,٦	١٠,٢
٧١	٣٣,٨	٥,١	١٠,٠	٩,٥
٧٢	٣٩,٣	٥,٩	١٩,٨	١٠,٠
٧٣	٤٢,٠	٦,٤	٢٧,٩	١٠,٩
٧٤	٤٤,٥	٨,٠	٣١,٥	١٨,٣
٧٥	٤٨,٣	١٠,١	٤٩,٦	٢٣,٩

المصدر: البنك المركزي الاردني، دائرة الابحاث والدراسات، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤ - ١٩٩٣)، عدد خاص، جدول (١٨) وجدول (١٩)، تشرين أول ١٩٩٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

جدول رقم (٢ - ٣)

معدلات النمو في النفقات العامة ونصيب الفرد من النفقات العامة بالاسعار الجارية

السنة	النفقات العامة	النفقات الجارية	النفقات الرأسمالية	نصيب الفرد من النفقات العامة
٦٧	—	—	—	٥٠,٠
٦٨	١٨,٠	٢٧,٩	٠,٨٥-	٥٧,١
٦٩	٩,٨	١٣,٩	٠,٤٢-	٦٠,٦
٧٠	٨,٧-	٩,٥-	٦,٤-	٥٣,٥
٧١	٣,٥	٢,٨	٣,٦	٥٣,٢
٧٢	٢١,٩	١٦,١	٣٧,٧	٦٢,٧
٧٣	١٧,٧	١١,٤	٣١,٩	٧١,٣
٧٤	٢٢,٦	٣١,٨	٥,١	٨٤,٤
٧٥	٣٩,٧	٢١,٣	٨٤,١	١١٣,١
٧٦	٢٨,١	٤٧,٨	٣,٢-	١٣٨,٩
٧٧	٢٨,٧	٥,٢	٨٥,٢	١٧١,٣
٧٨	٦,٩	٨,٨	٤,٤	١٧٥,٦
٧٩	٤٢,٦	٥٠,٩	٣٠,٧	٢٤١,٧
٨٠	٩,٢	٤,٦	١٦,٨	٢٥٤,٢
٨١	١٤,٨	١٦,٤	١٢,٥	٢٨١,٣
٨٢	٧,١	١٣,١	١,٩-	٢٩٠,٣
٨٣	١,٦	٢,٤	٠,٣٩	٢٨٤,٢
٨٤	٢,١	٧,٥	٧,٥-	٢٧٩,٨
٨٥	١١,٧	١١,١	١٣,١	٣٠١,١
٨٦	٢١,٧	٥,١	٥٦,٠	٣٥٣,٢
٨٧	١,٥-	٥,٦	١١,٥-	٣٣٤,٨
٨٨	٩,١	١١,١	٥,٨	٣٥١,٨
٨٩	٤,٥	١١,٩	٨,٢-	٣٥٤,٣
٩٠	١,٦	١٢,٢	٢٠,٩-	٣٢٦,٤
٩١	١٠,١	٧,٤	١٨,٥	٣٣٦,٩
٩٢	٩,٢	٢,٨	٢٦,٩	٣٥٤,٥
٩٣	٢٢,١	١٢,٣	٤٣,٩	٤١٧,١
٩٤	١,٢	٧,١	٨,٧-	٤٠٧,٤
المتوسط	١٢,١	١٣,٢	١٥,٠	٢٢٣,٥

المصدر:

- الاعمدة (١ و ٢ و ٣) تم حسابها من الجدول (١).
- العمود (٤) تم احتسابه بقسمة النفقات العامة بالاسعار الجارية على عدد السكان.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول رقم (٢ - ٤)

النفقات العامة في الاردن خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٩٤ بالاسعار الثابتة أسعار عام ١٩٩٢

مليون دينار

السنة	النفقات العامة	النفقات الجارية	النفقات الرأسمالية
٦٧	٥٠٥,١	٣٣١,٣	١٧٤
٦٨	٥٩٦,٢	٤٢٣,٧	١٧٢,٥
٦٩	٦١٣,٨	٤٥٢,٧	١٦١,١
٧٠	٥٢٤,٠	٣٨٣,١	١٤٠,٩
٧١	٥١٦,٧	٣٧٧,٠	١٣٩,٧
٧٢	٥٩٧,٠	٤١٤,٧	١٨٢,٣
٧٣	٦٢٨,٩	٤١٣,٦	٢١٥,٣
٧٤	٦٤٥,٨	٤٥٦,٣	١٨٩,٥
٧٥	٨٠٦,٦	٤٩٤,٨	٣١١,٨
٧٦	٩٢٧,٥	٦٥٦,٨	٢٧٠,٧
٧٧	١٠٤٢,٩	٦٠٣,٧	٤٣٩,٢
٧٨	١٠٤١,٧	٦١٣,٥	٤٢٨,٢
٧٩	١٣٠٢,٠	٨١١,٣	٤٩٠,٧
٨٠	١٢٨٠,٠	٧٦٣,٨	٥١٦,٢
٨١	١٣٦٥,١	٨٢٥,٩	٥٣٩,٢
٨٢	١٣٦٢,٦	٨٧٠,٣	٤٩٢,٣
٨٣	١٣١٨,٣	٨٤٨,٠	٤٧٠,٣
٨٤	١٢٩٨,٧	٨٧٩,٤	٤١٩,٣
٨٥	١٤٠٨,٥	٩٤٨,٤	٤٦٠,١
٨٦	١٧١٥,٥	٩٩٧,٣	٧١٨,٢
٨٧	١٦٩١,٥	١٠٥٥,٥	٦٣٦,٠
٨٨	١٧٣٠,٧	١٠٩٩,٥	٦٣١,٢
٨٩	١٤٤٠,٩	٩٨٠,٠	٤٦٠,٩
٩٠	١٢٥٩,٩	٩٤٦,٤	٣١٣,٥
٩١	١٢٨٣,٠	٩٣٩,٧	٣٤٣,٣
٩٢	١٣٤٨,٧	٩٢٩,٥	٤١٩,٢
٩٣	١٥٩٥,١	١٠١٠,٩	٥٨٤,٢
٩٤	١٥٥٩,٧	١٠٤٥,٣	٥١٤,٤

المصدر:

- العمود الاول تم احتسابه بقسمة النفقات العامة على الرقم القياسي لتكاليف المعيشة.
- العمود الثاني والثالث تم احتسابهما بقسمة النفقات الجارية والرأسمالية على الرقم القياسي لتكاليف المعيشة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول رقم (٢ - ٥)

معدلات النمو في النفقات العامة ونصيب الفرد بالاسعار الثابتة، أسعار عام ١٩٩٢

السنة	النفقات العامة	النفقات الجارية	النفقات الرأسمالية	نصيب الفرد من النفقات العامة
٦٧	—	—	—	٣٧٠,٨
٦٨	١٨,٠	٢٧,٩	٠,٨٦-	٤٢٣,١
٦٩	٢,٩	٦,٨	٦,٦-	٤٢١,٠
٧٠	١٤,٦-	١٥,٣-	١٢,٥-	٣٤٧,٤
٧١	١,٣-	١,٥-	٠,٨٥-	٣٣٠,٧
٧٢	١٥,٥	١٠,٠	٣٠,٤	٣٦٩,٠
٧٣	٥,٣	٠,٢٦-	١٨,١	٣٧٥,٠
٧٤	٢,٦	١٠,٣	١١,٩-	٣٧٢,٠
٧٥	٢٤,٨	٨,٤	٦٤,٥	٤٤٥,٥
٧٦	١٤,٨	٣٢,٧	١٣,١-	٤٩٠,٩
٧٧	١٢,٤	٨,٠-	٦٢,٢	٥٢٨,٩
٧٨	٠,١١-	١,٦	٢,٥-	٥٠٦,١
٧٩	٢٤,٩	٣٢,٢	١٤,٥	٦١٠,٤
٨٠	١,٦-	٥,٨-	٥,١	٥٧٧,٨
٨١	٦,٦	٨,١	٤,٤	٥٩٣,٥
٨٢	٠,١٨-	٥,٣	٨,٦-	٥٧٠,٣
٨٣	٣,٢-	٢,٥-	٤,٤-	٥٣١,٣
٨٤	١,٤-	٣,٧	١٠,٨-	٥٠٤,١
٨٥	٨,٤-	٧,٨	٩,٧	٥٢٦,٥
٨٦	٢١,٧	٥,١	٥٦,٠	٦١٧,٥
٨٧	١,٣-	٥,٩	١١,٤-	٥٣١,٣
٨٨	٢,٣	٤,١	٠,٧٥-	٥٧٧,٦
٨٩	١٦,٧-	١٠,٨-	٢٦,٩-	٤٦٣,١
٩٠	١٢,٥-	٣,٤-	٣١,٩-	٣٥٢,٦
٩١	١,٨	٠,٧٠	٩,٥	٣٥٠,٢
٩٢	٥,١	١,٠-	٢٢,١	٣٥٤,٥
٩٣	١٨,٢	٨,٧	٣٩,٣	٤٠٣,٨
٩٤	٢,٢-	٣,٤	١١,٩-	٣٨٠,٧
المتوسط	٤,١	٤,٩	٦,٦	٤٥٩,٨

المصدر:

- الاعمدة (١) و (٢) و (٣) تم احتسابها من الجدول (٤).
- العمود (٤) تم احتسابه بقسمة النفقات العامة الحقيقية على عدد السكان.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٣٠١٠٢ تطور الإيرادات المحلية في الأردن.

الجدول (٢ – ٦) يبين تطور الإيرادات المحلية في الأردن بالأسعار الجارية، فقد إزدادت الإيرادات المحلية من (٢٥,٣) مليون عام ١٩٦٧ الى (٥٣١,٥) مليون عام ١٩٨٧ و(١٢٧٠) مليون عام ١٩٩٤، وقد كان معظم إعتماد الإيرادات المحلية على الضرائب غير المباشرة والتي تشمل بشكل خاص على الرسوم الجمركية، حيث إزدادت الإيرادات من الضرائب غير المباشرة من (١٦,٢) مليون عام ١٩٦٧ الى (٢٤٩,٩) مليون عام ١٩٨٧ و(٦٤١,٥) مليون عام ١٩٩٤، وتأتي الإيرادات غير الضريبية في المركز الثاني من حيث أهميتها في الإيرادات المحلية فقد أرتفعت هذه الإيرادات من (٧) مليون عام ١٩٦٧ الى (٢٠٦,١) مليون عام ١٩٨٧ و(٣٧٥) مليون عام١٩٩٤. وتأتي الضرائب المباشرة في المركز الثالث من حيث أهميتها في الإيرادات المحلية، وأهمها ضرائب الدخل والأرباح، أما السبب المباشر لإرتفاع نسبة الضرائب غير المباشرة في الإيرادات المحلية فهو إرتفاع الميل الحدي للإستهلاك في الأردن على السلع المستوردة[١٢].

وتضاعفت الإيرادات المحلية بالأسعار الجارية بنحو (٥٠) مرة، حيث أزدادت من (٢٥,٣) مليون عام ١٩٦٧ الى (١٢٧٠) مليون عام ١٩٩٤، وبلغ متوسط نمو الإيرادات بالأسعار الجارية (١٦,٢٪) خلال فترة الدراسة كما يبين الجدول رقم (٢-٧)، أما الإيرادات المحلية بالأسعار الثابتة فلم يتضاعف إلا بنحو (٦) مرات فقط، حيث إزدادت الإيرادات المحلية الحقيقية من (١٨٧,٤) مليون عام ١٩٦٧ الى (١١٨٦,٩) عام ١٩٩٤. أي أن معظم الزيادة في الإيرادات المحلية كان بسبب زيادة الأسعار ولم يكن زيادة حقيقة. وقد بلغ متوسط النمو الحقيقي في الإيرادات المحلية (٨,٥٪). وبلغ متوسط ما يدفعه الفرد من الإيرادات المحلية بالاسعار الجارية (١٢٥,١) دينار و (٢٣٠,٧) دينار بالاسعار الثابتة لعام ١٩٩٢، كما في الجدول (٢-٧) والجدول (٢-٨).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

جدول رقم (٢-٦)

الايرادات المحلية للحكومة في الاردن خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٩٤ بالاسعار الجارية

السنة	المجموع العام	الضرائب المباشرة[١]	الضرائب غير المباشرة[٢]	الايرادات غير الضريبية[٣]
٦٧	٢٥,٣	٢,١	١٦,٢	٧,٠
٦٨	٢٦,٣	١,٨	١٧,٣	٧,٢
٦٩	٣٢,٥	٢,٣	٢٠,٧	٩,٥
٧٠	٣٠,٣	٣,٩	١٧,٦	٨,٨
٧١	٣٥,٨	٤,٤	١٨,٩	١٢,٥
٧٢	٤٢,٨	٥,٢	٢٢,٦	١٤,٨
٧٣	٤٦,٢	٦,٣	٢٧,٩	١٢,٠
٧٤	٦٥,٨	٨,٦	٣٥,٠	٢٢,٢
٧٥	٨٢,٦	١٣,٠	٤٥,٢	٢٤,٤
٧٦	١٠٧,٦	١٦,٧	٧٢,٤	١٨,٥
٧٧	١٤٢,٣	٢٢,٤	٩٥,٤	٢٤,٥
٧٨	١٥٨,٥	٢٨,٢	٩٥,١	٣٥,٢
٧٩	١٨٧,٩	٣٥,٨	١١٥,٣	٣٦,٨
٨٠	٢٢٦,١	٤٥,٠	١٢٩,٦	٥١,٥
٨١	٣٠٩,٢	٦٠,٣	١٧٢,٧	٧٦,٢
٨٢	٣٦٢,٢	٦٦,٥	١٩٦,٦	٩٩,١
٨٣	٤٠٠,٦	٦٩,٩	٢٢٣,٧	١٠٧,٠
٨٤	٤١٥,٠	٧٧,٠	٢٢٨,٤	١٠٩,٦
٨٥	٤٤٠,٨	٨٢,٨	٢٣٤,٥	١٢٣,٥
٨٦	٥١٤,٤	٧٤,٣	٢٣٤,٩	٢٠٥,٢
٨٧	٥٣١,٥	٧٥,٥	٢٤٩,٩	٢٠٦,١
٨٨	٥٤٤,٤	٧٧,٣	٢٦٥,٤	٢٠١,٧
٨٩	٥٦٥,٥	٩٢,٦	٢٧٦,٠	١٩٦,٩
٩٠	٧٤٤,٠	١٧٦,٨	٣١٥,٣	٢٥١,٩
٩١	٨٢٨,٨	١٦٩,٣	٣٦١,٢	٢٩٨,٣
٩٢	١١٦٨,٩	٢١٤,٥	٦٠٠,٢	٣٥٤,٢
٩٣	١١٩١,٥	٢٣١,٤	٥٨٧,٣	٣٧٢,٨
٩٤	١٢٧٠,٠	٢٥٣,٥	٦٤١,٥	٣٧٥,٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

المصدر:

- البنك المركزي الاردني، دائرة الابحاث والدراسات، بيانات احصائية سنوية، ١٩٦٧ - ١٩٩٣، عدد خاص، جدول (١٧)، ص ٢٢، تشرين اول ١٩٩٤.
- البنك المركزي الاردني، دائرة الابحاث والدراسات، النشرة الاحصائية الشهرية، المجلد (٣١)، العدد (١)، كانون ثاني ١٩٩٥،جدول ٢٧، ص ٤٦.

(١) الضرائب المباشرة تشتمل على ضرائب الدخل والارباح وضريبة المغادرين والضريبة الاضافية وضريبة بيع العقار وضريبة تذاكر السفر بالجو وضريبة مبيعات الفنادق والمطاعم وضريبة الدفاع المدني.

(٢) الضرائب غير المباشرة تشتمل على الضرائب الجمركية وضريبة المبيعات وضريبة الاستهلاك قبل ١٩٩٤/٦/١ والرخص والرسوم.

(٣) الايرادات غير الضريبية وتشتمل على البرق والبريد والهاتف وفوائد وارباح وارباح القروض المستردة وايرادات اخرى.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

www.manaraa.com

جدول رقم (٢-٧)

النمو في الايرادات المحلية ومتوسط ما يدفعه الفرد من الايرادات المحلية بالاسعار الجارية

السنة	الايرادات المحلية	النمو في الايرادات المحلية	متوسط ما يدفعه الفرد من الايرادات المحلية
٦٧	٢٥,٣	—	١٨,٥
٦٨	٢٦,٣	٣,٩	١٨,٦
٦٩	٣٢,٥	٢٣,٥	٢٢,٢
٧٠	٣٠,٣	٦,٧-	٢٠,٠
٧١	٣٥,٨	١٨,١	٢٢,٩
٧٢	٤٢,٨	١٨,٩	٢٦,٣
٧٣	٤٦,٢	٨,٤	٢٧,٥
٧٤	٦٥,٨	٤٢,٤	٣٧,٩
٧٥	٨٢,٦	٢٥,٥	٤٥,٩
٧٦	١٠٧,٦	٣٠,٢	٥٦,٩
٧٧	١٤٢,٣	٣٢,٢	٧٢,١
٧٨	١٥٨,٥	١١,٣	٧٧,٠
٧٩	١٨٧,٩	١٨,٥	٨٨,٠
٨٠	٢٢٦,١	٢٠,٣	١٠٢,٠
٨١	٣٠٩,٢	٣٦,٧	١٣٤,٤
٨٢	٣٦٢,٢	١٧,١	١٥١,٦
٨٣	٤٠٠,٦	١٠,٦	١٦١,٤
٨٤	٤١٥,٠	٣,٥	١٦١,١
٨٥	٤٤٠,٨	٦,٠	١٦٤,٧
٨٦	٥١٤,٤	١٦,٦	١٨٣,٩
٨٧	٥٣١,٥	٣,٣	١٨٥,١
٨٨	٥٤٤,٤	٢,٤	١٨٤,٢
٨٩	٥٦٥,٥	٣,٨	١٨١,٧
٩٠	٧٤٤,٠	٣١,٥	١٨١,٧
٩١	٨٢٨,٨	١١,٣	٢١٦,٨
٩٢	١١٦٨,٩	٤١,٠	٢٢٦,٢
٩٣	١١٩١,٥	١,٩	٣٠١,٦
٩٤	١٢٧٠,٠	٦,٥	٣١٠,٠
المتوسط	—	١٦,٢	١٢٥,١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

المصدر:

- العمود الاول: البنك المركزي الاردني، دائرة الابحاث والدراسات، بيانات احصائية سنوية، ١٩٦٧ - ١٩٩٣، عدد خاص، جدول (١٧)، تشرين اول ١٩٩٤.
- البنك المركزي الاردني، دائرة الابحاث والدراسات، النشرة الاحصائية الشهرية، المجلد (٣١) العدد (١)، كانون ثاني ١٩٩٥، جدول ٢٧، ص ٤٦.
- العمود الثاني: تم احتساب القيم من العمود الاول.
- العمود الثالث: تم احتساب القيم بقسمة الايرادات المحلية بالاسعار الجارية على عدد السكان.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

جدول رقم (٢-٨)

النمو في الايرادات المحلية ومتوسط ما يدفعه الفرد من الايرادات المحلية بالاسعار الثابتة، اسعار عام ١٩٩٢

السنة	الايرادات المحلية	النمو في الايرادات المحلية	متوسط ما يدفعه الفرد من الايرادات المحلية
٦٧	١٨٧,٤	-	١٣٧,٥
٦٨	١٩٤,٨	٣,٩	١٣٨,٢
٦٩	٢٢٥,٨	١٥,٨	١٥٤,٨
٧٠	١٩٦,٧	١٢,٨-	١٣٠,٤
٧١	٢٢٢,٣	١٣,٠	١٤٢,٣
٧٢	٢٥٠,٥	١٢,٦	١٥٤,٨
٧٣	٢٤٣,١	٢,٩-	١٤٥,١
٧٤	٢٨٩,٨	١٩,٢	١٦٧,٠
٧٥	٣٢٥,١	١٢,١	١٧٩,٦
٧٦	٣٨٠,٢	١٦,٩	٢٠١,٢
٧٧	٤٣٩,١	١٥,٤	٢٢٢,٧
٧٨	٤٥٦,٧	٤,٠	٢٢١,٩
٧٩	٤٧٤,٤	٣,٨	٢٢٢,٤
٨٠	٥١٣,٨	٨,٣	٢٣١,٩
٨١	٦٥٢,٣	٢٦,٩	٢٨٣,٦
٨٢	٧١١,٥	٩,٠	٢٩٧,٨
٨٣	٧٤٨,٧	٥,٢	٣٠١,٧
٨٤	٧٤٧,٧	٠,١٣-	٢٩٠,٢
٨٥	٧٧٠,٦	٣,٠	٢٨٨,٠
٨٦	٨٩٩,٣	١٦,٧	٣٢٣,٧
٨٧	٩٣٠,٨	٣,٥	٣٢٢,٦
٨٨	٨٩٣,٩	٣,٩-	٢٩٨,٣
٨٩	٧٣٩,٢	١٧,٣-	٢٣٧,٦
٩٠	٨٣٦,٨	١٣,٢	٢٤٣,٨
٩١	٨٦١,٥	٢,٩	٢٣٥,١
٩٢	١١٦٨,٩	٣٥,٦	٣٠٧,٢
٩٣	١١٥٣,٤	١,٣-	٢٩٢,٠
٩٤	١١٨٦,٩	٢,٩	٢٨٩,٧
المتوسط		٨,٥	٢٣٠,٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

المصدر:

- العمود الأول: تم إحتسابه بقسمة الإيرادات المحلية بالأسعار الجارية على الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لسنة الأساس ١٩٩٢.
- العمود الثاني: تم إحتسابه من العمود الأول.
- العمود الثالث: تم احتسابه بقسمة الإيرادات المحلية بالأسعار الثابته على عدد السكان.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

٤٠١٠٢ تطور العجز المحلي في الموازنة في الأردن.

يعرف العجز المحلي بأنه الفرق بين النفقات العامة والإيرادات المحلية[١٣]، وإعتماداً على هذا التعريف فقد أظهرت الموازنة في الأردن عجزاً مستمراً منذ عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٩٤، كما يبين الجدول رقم (٢-٩) فقد ارتفع العجز المحلي من (٤٢,٩) مليون عام ١٩٦٧ الى (٧٣,٣) مليون عام ١٩٧٣ و(٨٠,٨) مليون عام ١٩٧٤ بالأسعار الجارية، والسبب المباشر لإرتفاع العجز في هذه السنوات هو حرب رمضان عام ١٩٧٣ وما تبعها من زيادة النفقات العامة وخاصة العسكرية منها.

ثم أزداد العجز حتى وصل الى (٤٣٤,٤) مليون عام ١٩٨٧ وهو العام الذي أنخفضت فيه المساعدات العربية للأردن، ووصل الى أقصى قيمة في العام ١٩٨٩ وهي السنة التي تبعت فترة الركود وإنخفاض سعر صرف الدينار، حيث ازدادت النفقات العامة من (٩٦٥,٩) مليون عام ١٩٨٧ الى (١١٠٢,٣) مليون عام ١٩٨٩، مع أن الإيرادات المحلية لم تزد إلا من (٥٣١,٥) مليون عام ١٩٨٧ الى (٥٦٥,٤) مليون عام ١٩٨٩ كما يبين الجدول رقم (٢-٩).

وإنخفض العجز المحلي بالأسعار الجارية في العام ١٩٩٢ ، كما يبين الجدول رقم (٢-٩) الى ادنى قيمة منذ عام ١٩٧٧ حيث بلغ العجز (١٧٩,٨) مليون دينار، ويعود السبب المباشر لهذا الإنخفاض الى برنامج التصحيح الإقتصادي ١٩٩٢ - ١٩٩٨، الذي بدأ الأردن تطبيقه بالإتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والذي كان ينص على خفض النفقات العامة وخاصة على المشاريع الخدمية وزيادة الإيرادات المحلية[١٤]، ثم كان هنالك ارتفاع في العجز الى (٣٩٩) مليون عام ١٩٩٤، بسبب زيادة النفقات العامة من (١٣٤٨,٧) مليون عام ١٩٩٢ الى (١٦٦٩) مليون عام ١٩٩٤، في حين زادت الإيرادات المحلية من (١١٦٨,٩) مليون عام ١٩٩٢ الى (١٢٧٠) مليون عام ١٩٩٢ فقط.

وقد أظهر العجز المحلي نفس الاتجاه عند تثبيت الأسعار حيث إزداد العجز من (٣١٧,٧) مليون عام ١٩٦٧ بأسعار عام ١٩٩٢، الى أقصى قيمة عام ١٩٧٩، حيث بلغ العجز (٨٢٧,٦) مليون دينار، ثم بدأ العجز بالتذبذب حتى وصل الى ادنى قيمة عام ١٩٩٢، (١٧٩,٨) مليون دينار ثم أرتفع العجز المحلي الى (٣٧٢,٨) مليون دينار عام ١٩٩٤، كما يبين الجدول رقم (٢-١٠).

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول رقم (٢-٩)

تطور العجز المحلي قبل التمويل بالأسعار الجارية في الفترة ١٩٦٧ - ١٩٩٤

السنة	الإيرادات المحلية	النفقات العامة	العجز المحلي قبل التمويل
٦٧	٢٥,٣	٦٨,٢	٤٢,٩
٦٨	٢٦,٣	٨٠,٥	٥٤,٢
٦٩	٣٢,٥	٨٨,٤	٥٦,٣
٧٠	٣٠,٣	٨٠,٧	٥٠,٤
٧١	٣٥,٨	٨٣,٢	٤٧,٤
٧٢	٤٢,٦	١٠١,٥	٥٨,٩
٧٣	٤٦,٢	١١٩,٥	٧٣,٣
٧٤	٦٥,٨	١٤٦,٦	٨٠,٨
٧٥	٨٢,٦	٢٠٤,٩	١٢٢,٣
٧٦	١٠٧,٦	٢٦٢,٥	١٥٤,٩
٧٧	١٤٢,٣	٣٣٧,٩	١٩٥,٦
٧٨	١٥٨,٥	٣٦١,٥	٢٠٣,٠
٧٩	١٨٧,٩	٥١٥,٦	٣٢٧,٧
٨٠	٢٢٦,١	٥٦٣,٢	٣٣٧,١
٨١	٣٠٩,٢	٦٤٧,١	٣٣٧,٩
٨٢	٣٦٢,٢	٦٩٣,٦	٣٣١,٤
٨٣	٤٠٠,٦	٧٠٥,٣	٣٠٤,٧
٨٤	٤١٥,٠	٧٢٠,٨	٣٠٥,٨
٨٥	٤٤٠,٨	٨٠٥,٧	٣٦٤,٩
٨٦	٥١٤,٤	٩٨١,٣	٤٦٦,٩
٨٧	٥٣١,٥	٩٦٥,٩	٤٣٤,٤
٨٨	٥٤٤,٤	١٠٥٤,٠	٥٠٩,٦
٨٩	٥٦٥,٤	١١٠٢,٣	٥٣٦,٩
٩٠	٧٤٤,٠	١١٢٠,١	٣٧٦,١
٩١	٨٢٨,٨	١٢٣٤,٣	٤٠٥,٥
٩٢	١١٦٨,٩	١٣٤٨,٧	١٧٩,٨
٩٣	١١٩١,٥	١٦٤٧,٨	٤٥٦,٨
٩٤	١٢٧٠,٠	١٦٦٩,٠	٣٩٩,٠

المصدر: البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات ، بيانات أحصائية سنوية (١٩٦٤ - ١٩٩٣) عدد خاص، جدول ١٦، تشرين أول ١٩٩٤.

البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات النشرة الإحصائية الشهرية، المجلد ٢١، العدد ١، كانون ثاني ١٩٩٥. الجدول (١).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول رقم (٢-١٠)

تطور العجز المحلي قبل التمويل بالأسعار الثابتة خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٩٤

السنة	الإيرادات المحلية الحقيقية	النفقات العامة الحقيقية	العجز المحلي الحقيقي قبل التمويل
٦٧	١٨٧,٤	٥٠٥,١	٣١٧,٧
٦٨	١٩٤,٨	٥٩٦,٢	٤٠١,٤
٦٩	٢٢٥,٦	٦١٣,٨	٣٨٨,٢
٧٠	١٩٦,٧	٥٢٤,٠	٣٢٧,٣
٧١	٢٢٢,٣	٥١٦,٧	٢٩٤,٤
٧٢	٢٥٠,٥	٥٩٧,٠	٣٤٦,٥
٧٣	٢٤٣,١	٦٢٨,٩	٣٨٥,٨
٧٤	٢٨٩,٨	٦٤٥,٨	٣٥٦,١
٧٥	٣٢٥,١	٨٠٦,٦	٤٨١,٥
٧٦	٣٨٠,٢	٩٢٧,٥	٥٤٧,٣
٧٧	٤٣٩,١	١٠٤٢,٩	٦٠٣,٨
٧٨	٤٥٦,٧	١٠٤١,٧	٥٨٥,٠
٧٩	٤٧٤,٤	١٣٠٢,٠	٨٢٧,٦
٨٠	٥١٣,٨	١٢٨٠,٠	٧٦٦,٢
٨١	٦٥٢,٣	١٣٦٥,١	٧١٢,٨
٨٢	٧١١,٥	١٣٦٢,٦	٦٥١,١
٨٣	٧٤٨,٧	١٣١٨,٣	٥٦٩,٦
٨٤	٧٤٧,٧	١٢٩٨,٧	٥٥١,١
٨٥	٧٧٠,٦	١٤٠٨,٥	٦٣٧,٩
٨٦	٨٩٩,٣	١٧١٥,٥	٦١٨,٢
٨٧	٩٣٠,٨	١٦٩١,٥	٧٦٠,٧
٨٨	٨٩٣,٩	١٧٣٠,٧	٦٠١,٧
٨٩	٧٣٩,٢	١٤٤٠,٩	٧٠١,٧
٩٠	٨٣٦,٨	١٢٥٩,٩	٤٢٣,١
٩١	٨٦١,٥	١٢٨٣,٠	٤٢١,٥
٩٢	١١٦٨,٩	١٣٤٨,٧	١٧٩,٨
٩٣	١١٥٣,٤	١٥٩٥,١	٤٤١,٧
٩٤	١١٨٦,٩	١٥٥٩,٧	٣٧٢,٨

المصدر:

العمود الاول: تم احتسابه بقسمة الايرادات المحلية بالاسعار الجارية على الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لسنة الاساس ١٩٩٢.

العمود الثاني: تم احتسابه بقسمة النفقات العامة بالاسعار الجارية على الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لسنة الاساس ١٩٩٢.

العمود الثالث: تم احتسابه من العمود (١) و (٢).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٢٠٢ المبحث الثاني
القطاع الحكومي في المملكة الأردنية الهاشمية

١٠٢٠٢ مقدمة:

يتطرق هذا المبحث الى تعريف القطاع الحكومي بشكله الواسع، وتبيين مخطط الهيكل التنظيمي للإدارة الحكومية في الأردن، وأقسام الحكومة المركزية، ثم يتطرق الى محاولة قياس مدى تدخل الحكومة في الحياة الإقتصادية، عن طريق محاولة قياس حجم القطاع الحكومي بالأساليب المتعارف عليها.

٢٠٢٠٢ القطاع الحكومي في المملكة الأردنية الهاشمية.

يُعرّف القطاع الحكومي بشكله الواسع بأنه ذلك الجزء من الإقتصاد القومي الذي تضعه الدولة تحت سيطرتها حتى تستطيع إشباع الحاجات العامة للمواطنين عن طريق توفير الخدمات العامة[١٥].

يبين الملحق (١) الهيكل التنظيمي للإدارة الحكومية في الأردن كما في شباط ١٩٩٥، يظهر من الشكل أن القطاع الحكومي في الأردن يتكون من (٢٦) وزارة حكومية و(٢٦) دائرة حكومية مركزية و(٣٨) مؤسسة عامة، ويختلف هذا العدد من فترة الى اخرى وتقوم هذه الدراسة على قياس حجم القطاع الحكومي ممثلاً بحجم الحكومة المركزية التي تتكون من (٢٦) وزارة حكومية و(٢٣) دائرة حكومية مركزية و(٦) مؤسسات عامة[١٦]، إعتماداً على النشرات والمعلومات عن الحكومة المركزية من البنك المركزي الأردني ووزارة المالية ومعهد الإدارة العامة، ويبين الملحق (٢) في نهاية الدراسة أقسام الحكومة المركزية.

ويعود السبب في إستخدام حجم الحكومة المركزية ممثلاً لحجم القطاع الحكومي الكلي الى السببين التاليين:

أولاً: صعوبة الحصول على المعلومات عن بعض المؤسسات العامة والأجهزة الحكومية التي لها موازنات مستقلة لا يتم تضمينها في وثيقة الموازنة العامة ولا تدخل ضمن الحكومة المركزية، ويقصد بالموازنات المستقلة، موازنات عدد من الدوائر والمؤسسات التي منحها القانون إستقلالاً مالياً وادارياً وشخصية معنوية[١٧]، وموازنات هذه المؤسسات والدوائر لا تعرض على السلطة التشريعية، بل تقرها مجالس إدارة خاصة بها وبعضها يعرض على مجلس الوزراء لإقراره، والبعض الآخر يُقر من رئيس الوزراء فقط.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ثانياً: المجالس البلدية والقروية والوحدات المحلية الإدارية مثل المحافظة والمتصرفيه والقضاء والناحية لها موازنات مستقلة لا تدخل ضمن الموازنة العامة بسبب إستقلالها المالي[١٨]، وبالتالي فهي لا تدخل ضمن الحكومة المركزية ومن الصعب الحصول على معلومات عن كل هذه الحكومات المحلية.

٣٠٢٠٢ حجم القطاع الحكومي في المملكة الأردنية الهاشمية.

يُقاس حجم القطاع الحكومي بالمقارنة مع حجم الإقتصاد الكلي، فقد تزيد النفقات العامة والإيرادات المحلية للقطاع الحكومي خلال الزمن، لكن المتغيرات الإقتصادية الأخرى مثل الأسعار والعمالة والإنتاج تتغير أيضاً، لذلك يلجأ الإقتصاديون عند قياس مدى مساهمة القطاع الحكومي في الحياة الإقتصادية الى مقارنة نشاط القطاع الحكومي بالنشاط الإقتصادي الكلي[١٩]، علماً أن هذا المقياس يُغفل متغيرات إقتصادية وإجتماعية من الصعب قياس حجمها وأثرها، مثل السلع والخدمات الحكومية التي لا تُعرض في الأسواق، وبالتالي لا يوجد لها سعر مثل خدمات الدفاع والأمن والعدالة، وأهم مقاييس حجم القطاع الحكومي:

أولاً: نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي.

ثانياً: نسبة الإيرادات المحلية من الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي.

ثالثاً: نسبة الإنفاق الإستهلاكي النهائي الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي.

رابعاً: نسبة عدد العاملين في الخدمات الإجتماعية والدفاع والإدارة العامة الى عدد العاملين الكلي.

وللحصول على النسب الحقيقية تم استخدام الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لسنة الأساس ١٩٩٠، للحصول على النفقات العامة الحقيقية والايرادات المحلية الحقيقية والانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي الحقيقي، وأيضا تم استخدام مخفض الناتج المحلي الاجمالي لسنة الأساس ١٩٩٠ للحصول علي الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والناتج القومي الاجمالي الحقيقي[٢٠].

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

أولاً: نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي.

تقسم النفقات العامة حسب أثرها على الإنتاج والعمالة الى قسمين[٢١] :

أ. الإنفاق الإستهلاكي النهائي الحكومي:

ويتضمن مصروفات الحكومة على السلع والخدمات المستخدمة لأعراض الإستهلاك الجاري [٢٢]، وتتكون من الأجور والرواتب التي تدفعها الحكومة زائد صافي مشترياتها من القطاع الخاص ومن بقية أنحاء العالم. والإنفاق الإستهلاكي هو الجزء الوحيد من النفقات العامة الذي يدخل في حسابات الناتج القومي والمحلي، والسبب في ذلك أن هذا الإنفاق الإستهلاكي يقابله سلع وخدمات لصالح القطاع الحكومي.

ب. التحويلات الحكومية:

وتتضمن المصروفات الحكومية لإعادة توزيع الدخل وتأمين العدالة الإجتماعية، مثل الدعم الحكومي للمواد الغذائية وأعانات الفقراء، وهذه المصروفات لا تعتبر من الإنفاق الإستهلاكي الحكومي [٢٣]، لأنه لا يقابلها سلع وخدمات لصالح القطاع الحكومي، وبالتالي فأن هذه النفقات لا تدخل في حسابات الناتج القومي والمحلي.

ولذلك فأن هذه الدراسة تستخدم المقاييس الأربع السابقة والتي تميز بين مقياس النفقات العامة بالنسبة للناتج المحلي الأجمالي والناتج القومي الإجمالي، ومقياس نسبة الإنفاق الإستهلاكي النهائي من الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي.

يبين الجدول رقم (٢-١١) أن نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي قد أرتفعت من (٣٩,٥٪) عام ١٩٦٩ الى (٤٠,٣٪) عام ١٩٧٢ بسبب إرتفاع النفقات العسكرية وإنخفاض الناتج المحلي الإجمالي الناتج عن فقدان الضفة الغربية واستمرار آثار حرب ١٩٦٧، ثم بدأت بالأرتفاع نتيجة لبدء تنفيذ خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣ - ١٩٧٥، وزيادة إيرادات الأردن من المساعدات الخارجية، حتى وصلت الى (٥٢,٧٪) في العام ١٩٧٥.

ومع بداية الخطة الخمسية الأولي ١٩٧٦ - ١٩٨٠، والتي تزامنت مع زيادة حوالات العاملين الأردنين في الخارج، وزيادة المساعدات الخارجية فقد أرتفعت نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي لتصل الى (٥٨,٩٪) عام ١٩٧٩، ثم عادت الى التناقص حتى وصلت الى (٤٢,٤٪) من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٤، ويعود هذا الى تراجع المساعدات الخارجية العربية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وقد عادت هذه النسبة للإرتفاع التدريجي حتى بلغت (٥٠,٧٪) من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٨، وتذبذبت منخفضه الى (٣٧,٥٪) عام ١٩٩٢، بسبب تركيز برنامج التصحيح الإقتصادي على خفض النفقات لتخفيض العجز وقد بلغ متوسط نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي (٤٦,٥٪) وبلغ متوسط النمو في تلك النسبة (١٣٪)، أي أن هنالك إتجاه عام لخفض نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي.

وتعكس نسبة النفقات العامة الى الناتج القومي الاجمالي نفس الصورة حيث ارتفعت هذه النسبة من (٣٨,٥٪) عام ١٩٦٩ الى (٥٧,٣٪) عام ١٩٧٩ ثم عادت وأنخفضت الى (٤٢,١٪) عام ١٩٨٤ وعادت للإرتفاع لتصل الى (٥٣,٢٪) عام ١٩٨٩، ثم إنخفضت الى (٤٨,٤٪) عام ١٩٩٢، كما في الجدول (٢) في الملحق.

ولتوضيح حجم القطاع الحكومي في الإردن نقارن الجدول رقم (٢-١٢) الذي يبين نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعه من دول العالم، حيث يبين هذا الجدول أن حجم القطاع الحكومي الاردني مقاساً بنسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي يزيد عما هو عليه في الدول الصناعية المتقدمة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا وتزيد عنه أيضاً في سوريا ومصر.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

جدول رقم (٢-١١)

الحجم النسبي للقطاع الحكومي ممثلاً بنسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الاجمالي*

السنة	نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الاجمالي	النمو في نسبة النفقات من الناتج المحلي الاجمالي
٦٩	٣٩,٥	—
٧٠	٣٩,٦	٠,٢٥
٧١	٣٨,٧	٢,٢٧-
٧٢	٤٠,٣	٤,١
٧٣	٤٣,٢	٧,١
٧٤	٤٢,٦	١,٣-
٧٥	٥٢,٧	٢٣,٧
٧٦	٥٣,٨	٢,٠
٧٧	٥٦,١	٤,٢
٧٨	٥٢,٠	٧,٣-
٧٩	٥٨,٩	١٣,٢
٨٠	٥١,٥	١٢,٥-
٨١	٤٩,٨	٣,٣-
٨٢	٤٦,٦	٦,٤-
٨٣	٤٤,٢	١,٥-
٨٤	٤٢,٤	٤,٠-
٨٥	٤٥,٢	٦,٦
٨٦	٥١,٢	١٣,٢
٨٧	٤٩,٣	٣,٧-
٨٨	٥٠,٧	٢,٨
٨٩	٤٨,٩	٣,٥-
٩٠	٤١,٩	١٤,٣-
٩١	٤١,٧	٥,٤٧-
٩٢	٣٧,٥	١٠,٠-
المتوسط	٤٦,٥	٠,١٣

* تم استخدام الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لسنة الاساس ١٩٩٠ للحصول على النفقات العامة بالأسعار الحقيقية، وتم استخدام مخفض الناتج المحلي الإجمالي لسنة الأساس ١٩٩٠ للحصول على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية.

المصدر: - تم احتساب القيم من الجدول (٢-١١).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول رقم (٢-١٢)

نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي لدول مختارة

الدولة	السنة			
	١٩٧٦	١٩٨١	١٩٨٧	١٩٩٠
الولايات المتحدة	٢٢,٣	٢٣,٤	٢٣,٦	٢٣,٨
المانيا	٢٩,٤	٣١,٢	٣٠,٦	٢٩,٥
المملكة المتحدة	٣٨,٤	٤٠,٩	٣٦,٨	٣٧,٧
مصر	٥٦,٢	٤٦,٠	٣٥,١	—
سوريا	٤٨,٧	٣٨,٥	٢٧,٧	٢١,٩
الاردن	٥٣,٨	٤٩,٨	٤٩,٣	٤١,٩

المصدر:

International Monetary Fund, Govrernment Finance Statistics Yearbook, (Washington, DC, 1987) PP. 78 - 79.

International Monetary Fund, Govrernment Finance Statistics Yearbook (Washington, DC, 1993) PP. 92 - 93.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

ثانياً: نسبة الإيرادات المحلية من الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي.

يبين الجدول (٣) في الملحق تطور الإيرادات المحلية الحقيقية في الأردن، حيث إنخفضت هذه الإيرادات من (٢٠١,٣) مليون عام ١٩٦٩ الى (١٧٨,٣) مليون عام ١٩٧٠، لكن حجم القطاع الحكومي مُقاساً بنسبة الإيرادات المحلية من الناتج المحلي الإجمالي بقيت كما هي لفترة سنتين، حيث بقيت هذه النسبة بحدود (١٤٪) نتيجة لإنخفاض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في تلك السنوات بسبب حرب ١٩٦٧، والأحداث الداخلية في الأردن في العام ١٩٧٠.

وقد إزدادت نسبة الإيرادات المحلية من الناتج المحلي الإجمالي من (١٦,٦٪) عام ١٩٧١ الى (٢٣,٨٪) عام ١٩٨١ وبلغت أقصى قيمة في العام ١٩٩٢ بعد إعتماد الأردن برنامج التكيف الإقتصادي متوسط الأجل (١٩٨٩ - ١٩٩٣) الموصى به من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي [٢٤]، والذي كان ينص على زيادة الإيرادات المحلية من طريق تحديث النظام الضريبي في الأردن وتوسيع قاعدته.

وقد تبنى الأردن في عام ١٩٩٢، برنامج جديد للتصحيح الإقتصادي (١٩٩٢ - ١٩٩٨) في أعقاب حرب الخليج [٢٥]، لزيادة إعتماد الأردن على الموارد الذاتية وخفض العجز في الموازنة العامة، حيث وصلت نسبة الإيرادات المحلية من الناتج المحلي الإجمالي (٣٢,٥٪) في العام ١٩٩٢، وقد بلغ متوسط نسبة الإيرادات المحلية من الناتج المحلي الاجمالي (٢٢,٧٪) خلال فترة الدراسة، وبلغ متوسط النمو في حجم القطاع الحكومي مقاساً بنسبة الإيرادات المحلية من الناتج المحلي الإجمالي (٣,٦) كما يبين الجدول رقم (٢-١٣) أي أن هنالك إتجاه عام لنمو نسبة الإيرادات المحلية من الناتج المحلي الإجمالي .

بلغت نسبة الإيرادات المحلية من الناتج القومي الإجمالي (١٤,١٪) في العام ١٩٦٩، إزدات هذه النسبة حتى بلغت أقصى قيمة لها في العام ١٩٩٢، ما قيمته (٣٤,٣٪) وبلغ متوسط النمو في نسبة الإيرادات المحلية من الناتج القومي الإجمالي خلال الفترة ١٩٦٩ - ١٩٩٢، (٣,٩) ومتوسط نسبة الإيرادات المحلية من الناتج القومي الإجمالي (٢٢,٩٪)، كما في الجدول (٤) في الملحق.

يبين الجدول (٢-١٤) نسبة الإيرادات المحلية من الناتج المحلي الإجمالي التي بلغت (٢٢٪) في الأردن في العام ١٩٧٦، و(٣٦,٦٪) في سوريا و(١٨,٥٪) في الولايات المتحدة و(٢٧٪) في المانيا، ثم إزدادت هذه النسبة حتى بلغت (٢٦,٨٪) في الأردن و(٣٥,١٪) في سوريا و(٢٠,٢٪) في الولايات المتحدة و(٢٩,٤٪) في المانيا.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول رقم (٢-١٣)

الحجم النسبي للقطاع الحكومي ممثلاً بنسبة الايرادات المحلية من الناتج المحلي الاجمالي *

السنة	نسبة الايرادات المحلية من الناتج المحلي الاجمالي	النمو في نسبة الايرادات المحلية من الناتج المحلي الاجمالي
٦٩	١٤,٥	—
٧٠	١٤,٩	٢,٧
٧١	١٦,٦	١١,٤
٧٢	١٦,٩	١,٨
٧٣	١٦,٧	١,١-
٧٤	١٩,١	١٤,٢
٧٥	٢١,٢	١٠,٩
٧٦	٢٢,٠	٣,٧
٧٧	٢٣,٦	٧,٢
٧٨	٢٢,٨	٣,٣-
٧٩	٢١,٤	٦,١-
٨٠	٢٠,٧	٣,٢-
٨١	٢٣,٨	١٤,٩
٨٢	٢٤,٣	٢,١
٨٣	٢٥,١	٣,٢
٨٤	٢٤,٤	٢,٧-
٨٥	٢٤,٧	١,٢
٨٦	٢٦,٨	٨,٥
٨٧	٢٧,١	١,١
٨٨	٢٦,٢	٣,٢-
٨٩	٢٥,١	٤,١-
٩٠	٢٧,٨	١٠,٧
٩١	٢٨,٠	٠,٧
٩٢	٣٢,٥	١٦,٠
المتوسط	٢٢,٧	٣,٦

* تم استخدام الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لسنة الأساس ١٩٩٠ للحصول على الإيرادات المحلية الحقيقية، ومخفض الناتج المحلي الإجمالي لسنة الاساس ١٩٩٠ للحصول على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

المصدر: - تم احتساب القيم من الجدول (٢-١٥).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (٢-١٤)

نسبة الإيرادات المحلية من الناتج المحلي الاجمالي لدول مختارة

الدولة	السنة	
	١٩٧٦	١٩٨٩
الولايات المتحدة	١٨,٥	٢٠,٢
المانيا	٢٧,٠	٢٩,٤
مصر	٣٤,٣	٢٩,٤
سوريا	٣٦,٦	٣٤,٨
الاردن	٢٢,٠	٢٥,١

المصدر:

International Monetory Fund, Government Financ Statistics Yearbook, (Washington, DC, 1987) PP 74 - 75.

Inrwenational Monetary Fund, Government Finance Statistics Yearbook, (Washington, DC, 1993) PP 90 - 91.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

ثالثاً: نسبة الإنفاق الإستهلاكي النهائي الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي.

إن إستخدام نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي كمقياس لحجم القطاع الحكومي قد يعطي صورة أكبر من الحجم الفعلي للقطاع الحكومي[٢٦]، لأن الجزء من النفقات العامة الذي يذهب على شكل تحويلات ومساعدات للأفراد لا يدخل في حسابات الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الأجمالي، وبالتالي فأن نسبة النفقات العامة بشقيها الإستهلاكية والتحويلية من الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي قد تؤدي الى إعطاء صورة أكبر من الصورة الحقيقة لحجم القطاع الحكومي. لذلك لا بد من النظر الى حجم القطاعالحكومي مُقاساً بنسبة الإنفاق الإستهلاكي من الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي.

يتضمن الإنفاق الإستهلاكي النهائي الحكومي الأجور والرواتب التي تدفعها الحكومة للموظفين بالإضافة الى مشتريات الحكومة من السلع والخدمات من القطاع الخاص، وهذه المصروفات لها أثر مباشر على الإنتاج والعمالة[٢٧]، وتستخدم من قبل الحكومة كسياسة مالية للتأثير على الطلب الكلي.

يبين الجدول رقم (٥) في الملحق تطور الإنفاق الإستهلاكي والناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي خلال الفترة ١٩٦٩ - ١٩٩٢ بالاسعار الحقيقية والذي يظهر أن هنالك إتجاه عام لنمو هذا الإنفاق النهائي، حيث إزدادت أيضاً نسبة الإنفاق الإستهلاكي من الناتج المحلي الاجمالي، فقد بلغت هذه النسبة(٢٨.٦٪) عام ١٩٦٩، ثم أرتفعت الى (٣٨.٩٪) عام ١٩٧٦، وبلغ معدل النمو في هذه النسبة في نفس العام (٣٧.٥)، وهي اقصى معدل نمو في هذه النسبة والسبب المباشر لهذا الإرتفاع هو حرب ١٩٦٧ والحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٧٣ وما رافقها من زيادة المصروفات الحكومية على الإنفاق العسكري.

ووصلت نسبة الأنفاق الاستهلاكي النهائي من الناتج المحلي الأجمالي الى (٣٨.٥٪) عام ١٩٧٩ نتيجة لزيادة المساعدات العربية للأردن، ثم تناقصت هذه النسبة حتى بلغت (٢٢.٠٪) عام ١٩٩٢، وبلغ متوسط النمو في هذه النسبة (١.٦) أي أن هنالك إتجاه عام لخفض نسبة الإنفاق النهائي من الناتج المحلي الإجمالي كما يبين الجدول رقم (٢-١٥).

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

يبين الجدول رقم (٦) في الملحق، أن نسبة الإنفاق النهائي من الناتج القومي الإجمالي قد اظهرت نفس الإتجاه، حيث إزدادت من (٩ . ٢٧٪) عام ١٩٦٩ الى أقصى قيمة عام ١٩٧٩ حيث بلغت هذه النسبة (٥ . ٣٧٪) ثم تناقصت حتى بلغت (٢ . ٢٣٪) عام ١٩٩٢، وبلغ متوسط نسبة الأنفاق الأستهلاكي الحكومي من الناتج القومي الأجمالي (٩ . ٢٩٪)، ومتوسط النمو في النسبة (-٨. . .).أي أن هنالك اتجاه عام لخفض نسبة المشتريات الحكومية من السلع والخدمات إلى الناتج القومي الإجمالي.

وعند مقارنة حجم القطاع الحكومي مقاساً بنسبة الإنفاق الاستهلاكي من الناتج المحلي الاجمالي تبين ان هذه النسبة للأردن تعتبر مرتفعة حيث كانت تزيد عنها في ألمانيا والمملكة المتحدة وسوريا، كما يبين الجدول رقم (٢-١٦).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

جدول (٢-١٥)

الحجم النسبي للقطاع الحكومي ممثلاً بنسبة الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي من الناتج المحلي الاجمالي *

السنة	نسبة الانفاق الاستهلاكي الحكومي من الناتج المحلي الاجمالي	النمو في نسبة الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي من الناتج المحلي الاجمالي
٦٩	٢٨,٦	—
٧٠	٢٨,٨	٠,٦٩
٧١	٢٨,١	-٢,٤
٧٢	٢٧,١	-٣,٥
٧٣	٢٨,٩	٦,٦
٧٤	٢٨,٤	-١,٧
٧٥	٢٨,٣	-٠,٣٥
٧٦	٣٨,٩	٣٧,٤
٧٧	٣١,٠	٢٠,٣
٧٨	٣٣,٧	٨,٧
٧٩	٣٨,٥	١٤,٢
٨٠	٣١,١	-١٩,٢
٨١	٣٥,١	١٢,٨
٨٢	٣٢,١	-٨,٥
٨٣	٢٩,٦	-٧,٧
٨٤	٣١,٤	٦,٠
٨٥	٢٩,٨	-٥,٠
٨٦	٢٩,٦	-٠,٦٧
٨٧	٢٩,٩	١,٠
٨٨	٢٩,٠	-٣,٠
٨٩	١٩,٨	-٣١,٧
٩٠	٢٤,٩	٢٥,٧
٩١	٢٥,٠	٠,٤٠
٩٢	٢٢,٠	-١٢,٠
المتوسط	٢٩,٥	١,٦

* تم استخدام الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لسنة الأساس ١٩٩٠ للحصول على الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي الحقيقي، ومخفض الناتج المحلي الإجمالي لسنة الاساس ١٩٩٠ للحصول على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

المصدر: - تم الحصول على القيم من الجدول (٢-١٩).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول رقم (٢-١٦)

نسبة الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي من الناتج المحلي الاجمالي لدول مختارة

الدولة	السنة	
	١٩٨٧	١٩٩١
المانيا	١٩,٩	١٧,٧
المملكة المتحدة	٢٠,٥	٢١,٦
سوريا	١٧,٩	١٥
الاردن	٢٩,٩	٢٥,٠

المصدر:

International Monetary Fund, International Financial Statistics September 1994.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

رابعاً: نسبة عدد العاملين في الخدمات الإجتماعية والدفاع والإدارة العامة الى عدد العاملين الكلي

المقياس الرابع المستخدم لقياس مدى تدخل الحكومة في الإقتصاد، وحجم القطاع الحكومي، هو نسبة عدد العاملين في القطاع الحكومي الى عدد العاملين الفعلي الكلي[٢٨]، حيث يظهر من الجدول رقم (٢-١٧)، مدى إرتفاع حجم القطاع الحكومي في الأردن، فقد شكلت العمالة في القطاع الحكومي (٤١,٤٪) من العمالة الكلية عام ١٩٦٨، إرتفعت الى (٤٩,٤٪) عام ١٩٩٠، ثم إنخفضت الى (٤٨,٧٪) عام ١٩٩٢.

ويعود السبب في إرتفاع نسبة عدد العاملين في القطاع الحكومي الى مجموع العمالة الكلية الى توجه الحكومة الى تخفيض البطالة من خلال العمالة الكلية دون النظر الى الإنتاجية وبلغت النسبة في بعض الدول العربية نسبة قريبة من الأردن، حيث وصلت الى (٤٥٪) في المغرب و(٥٨,٦٪) في الجزائر في العام ١٩٨٤، و(٣٤,٤٪) في مصر في العام ١٩٨٦[٢٩].

مما تقدم يتبين لنا أن حجم القطاع الحكومي في الأردن كان كبيراً بكل المقاييس المستخدمة وهو كبير ايضاً بالمقارنة مع دول العالم المختلفة الأجنبية منها والعربية، كما أن حجم الحكومة كان في تزايد مستمر على الرغم من تناقص معدل النمو لبعض المقاييس في بعض الأحيان.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

جدول(٢-١٧)

نسبة عدد العاملين في القطاع الحكومي الى عدد العاملين الكلي

السنة	(١) عدد العاملين في الخدمات الاجتماعية والدفاع والادارة العامة	(٢) عدد العاملين الكلي	(٣) نسبة (١) من (٢)
٦٨	١٠٤,٤	٢٥١,٦	٤١,٤
٦٩	١٠٨,٩	٢٥٥,٣	٤٢,٦
٧٠	١١٤,٥	٢٥٨,٩	٤٤,٢
٧١	١٢٠,٣	٢٦٧,٨	٤٤,٩
٧٢	١٢٦,٠	٢٧٦,٩	٤٥,٥
٧٣	١٣٠,٧	٢٩٦,٠	٤٤,١
٧٤	١٤٠,٣	٣١٦,٤	٤٤,٣
٧٥	١٥٣,٣	٣٣٨,١	٤٥,٣
٧٦	١٦٩,٠	٣٦١,٣	٤٦,٧
٧٧	١٧٣,٢	٣٧١,٠	٤٦,٦
٧٨	١٧٧,٩	٣٨٠,٩	٤٦,٧
٧٩	١٨٢,٧	٣٩١,١	٤٦,٧
٨٠	١٩٣,٩	٤٠٥,٣	٤٧,٨
٨١	١٩٧,٤	٤١٨,٤	٤٧,١
٨٢	٢٠٦,٢	٤٣١,٨	٤٧,٧
٨٣	٢١٤,٢	٤٤٥,٣	٤٨,١
٨٤	٢١٦,٨	٤٥٨,٥	٤٧,٢
٨٥	٢٢٠,٧	٤٧٢,٣	٤٦,٧
٨٦	٢٣٠,٥	٤٩٢,٥	٤٦,٨
٨٧	٢٤٢,٢	٥٠٩,٣	٤٧,٥
٨٨	٢٥٠,٩	٥٢١,٨	٤٨,٠
٨٩	٢٥٧,٥	٥٢٣,٥	٤٩,١
٩٠	٢٥٩,٤	٥٢٤,١	٤٩,٤
٩١	٢٦٩,٩	٥٥٢,٠	٤٨,٨
٩٢	٢٩٢,٢	٦٠٠,٠	٤٨,٧
المتوسط			٤٦,٤

المصدر:

- السنوات ١٩٦٨ - ١٩٨٧ د. عيسى ابراهيم واخرون، دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الاردني، قاعدة بيانات سوق العمل الاردني، الجزء الثالث، مركز البحوث الاقتصادية، الجمعية العلمية الملكية، عمان، كانون أول ١٩٨٩، الجدول (٩ -١) ص ٦٢.
- السنوات ١٩٨٨ - ١٩٩٢، دائرة الاحصائات العامة، النشرة الاحصائية السنوية، الاعداد ٤٠ و ٤٢، ص ٨١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الهوامش

(1) P. Hardwick, J. Langmead, B. Khan, An Introductory To Modern Econmics. English Language Book Society, 1982. P174.

(٢) خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ١٩٨٦ - ١٩٩٠، المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة التخطيط، ص١٢.

(٣) جواد العناني، التصحيح والتنمية في الأردن، التصحيح والتنمية في البلدان العربية، ندوة مشتركة تحت إشراف صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي، ١٩٨٧، ص ١٢٢ - ١٢٣.

(٤) حسين الطلافحة، أثر الناتج المحلي الإجمالي على الموازنة العامة في الأردن، (١٩٦٨ - ١٩٨٨)، دراسات، المجلد، ٢١، العدد ٢، الجامعة الاردنية، عمان، الأردن، ص ١٣٣.

(٥) البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، بيانات إحصائية سنوية، (١٩٦٤ - ١٩٩٣) عدد خاص، جدول (٤٨)، تشرين أول ١٩٩٤.

(٦) البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، البنك المركزي الأردني خلال خمسة وعشرين عاماً، عدد خاص، تشرين أول ١٩٨٩، ص١٢٥ - ١٢٧.

(٧) الأمم المتحدة، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا، المديونية الخارجية لدول منطقة الأسكوا، شعبة التخطيط الإنمائي، مارس ١٩٩٣، ص١٧٠.

(٨) رياض المومني، محمد البيطار، النفقات العامة في الأردن وعلاقتها بالتطور الإقتصادي، ١٩٦٧ - ١٩٨٧، مؤته للبحوث والدراسات، المجلد السابع، العدد الرابع، ١٩٩٢، ص ٣٩.

(٩) محمد فتحي بيطار، النفقات العامه في الأردن، أسباب زيادتها وآثارها الإقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ١٩٩٠ ص ٢٥.

(١٠) أحمد شامية، خالد الخطيب، المالية العامة، جامعة عمان الأهلية، عمان، ص ٨٤ - ٨٧.

(11) Richard A Musgrave, Peggy B. Musgrave, Public Finance In Theory and Practice. Mc-Grow - Hill Book Company, 1984. P 136.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١٢) محمد فتحي بيطار، مرجع سابق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك ١٩٩٠ ص ٣٠.

(١٣) حسين الطلافحة، مرجع سابق ص ١٥١.

(١٤) فهد الفانك، برنامج التصحيح الإقتصادي، (١٩٩٢ - ١٩٩٨) مؤسسة فهد الفانك، عمان. ص ٢٥.

البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، البنك المركزي الأردني خلال خمسة وعشرين عاماً، عدد خاص، تشرين أول ١٩٨٩، ص ١٢٥.

(١٥) طاهر الجنابي، دراسات في المالية العامة، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٩٠، ص ٥٠.

(١٦) وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة، قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥، المملكة الأردنية الهاشمية، ص ٧.

(١٧) صفوان طوقان، يحيى الرشدان، إدارة المالية العامة في الأردن، معهد الإدارة العامة، عمان - الأردن، آب ١٩٨٦، ص ١٠.

(١٨) معهد الإدارة العامة، الإدارة العامة في المملكة الأردنية الهاشمية، آب ١٩٨٦، عمان، الأردن، ص ١٦.

(19) C. V. Brown, P. M. Jackson, Public Sector Economics. 3rd Edition, Basil Blacklwell 1985, P 133.

(20) Morris Beck, Toward A Theory of Public Sector Growth, Public Finance, No 2, 1982, PP. 163 - 177.

(21) James Buchanan, Marliyn R. Flowers, The Public Finances, Richard D. Irwan In 1980. PP 43 - 44.

(٢٢) عبد القادر محمود رضوان، مبادىء الحسابات الإقتصادية القومية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٠ ص ٧٨٦.

(23) Edwin G Dolan, Economics, 4th Edition. The Dryden Press, CBS Publishing Japan 1986. PP. 110-112.

(٢٤) البنك المركزي الأردني خلال خمسة وعشرون عاماً، مرجع سابق، ص ١٢٧.

(٢٥) البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي الثلاثون ١٩٩٣، دائرة الأبحاث والدراسات، ص ١١١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(26) P. Hardwick, J. Langmead, B. Khan, op. cit 1982, p. 174.

(27) James Buchanan, Marilyn R. Flowers (1980) op. cit pp.43-44 .

(28) Mohamad S. Amerah, Major Employment Issues In some Arab Countries, Economic Research Centre, Royal Scientific Society, July 1990, pp. 18 - 20.

(29) Mohamad S. Amerah, op. cit 1990, Table(7) P 19.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الثالث

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الثالث
حجم القطاع الحكومي في الأردن وأثره على النمو الاقتصادي

٣. ١. مقدمة:

تعتبر دراسة أثر حجم القطاع الحكومي على النمو الإقتصادي من الدراسات المثيرة للجدل بين الإقتصاديين، حيث ان بعض وجهات النظر تؤيد زيادة حجم القطاع الحكومي ومدى تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية بسبب دور القطاع الحكومي في تحقيق الإنسجام بين الحاجات العامة والخاصة، وتوفير الظروف السياسية والإجتماعية والإقتصادية المناسبة لعملية النمو الإقتصادي، ومن جهة اخرى فإن بعض وجهات النظر الأخرى لا تؤيد تدخل الحكومة في الإقتصاد وزيادة حجم القطاع الحكومي، بسبب ارتفاع الروتين الحكومي، مما يزيد التكاليف ويخفف الإنتاجية في المشاريع والنشاطات الحكومية، كما ان السياسات المالية والنقدية للحكومة قد تعيق النمو الإقتصادي.

٣. ٢. النموذج النظري والاحصائي للدراسة:

إعتماداً على تقسيم غيرشون فيدر (Gershon Feder) للإقتصاد المحلي الى قطاعين الأول قطاع ينتج سلعاً للتصدير الخارجي وله اثر ايجابي على النمو الإقتصادي، والثاني ينتج سلعاً للإستهلاك المحلي وأثره سلبي على النمو الإقتصادي[١]، فقد قسم راتي رام (Rati Ram) الإقتصاد المحلي الى قطاعين[٢]، الأول قطاع حكومي (G) وتعتمد دالة الإنتاج فيه على عنصر العمل في القطاع الحكومي Lg وعنصر راس المال في القطاع الحكومي Kg، كما في الدالة (١):

$$G = G\ (Lg\ ,\ Kg) \qquad (1)$$

حيث ان :

G : إنتاج القطاع الحكومي.

Lg : العمالة في القطاع الحكومي.

Kg : رأس المال في القطاع الحكومي.

والقطاع الثاني هو القطاع الخاص (C) وتعتمد دالة الإنتاج فيه على عنصر

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

العمل في القطاع الخاص Lc، وعنصر رأس المال في القطاع الخاص Kc، بالإضافة لذلك فإن دالة الإنتاج في القطاع الخاص (C) تعتمد على انتاج القطاع الحكومي (G)، كمدخل للإنتاج، كما في الدالة (٢):

$$C = C\ (Lc,\ Kc,\ G) \qquad (2)$$

حيث أن:

C : إنتاج القطاع الخاص.

Lc : العمالة في القطاع الخاص.

Kc : رأس المال في القطاع الخاص.

G : إنتاج القطاع الحكومي.

وتختلف الإنتاجية الحدية لعناصر الإنتاج في القطاعين الحكومي والخاص حسب العلاقة النسبية التالية.

$$\frac{G_{Lg}}{C_{LC}} = \frac{G_{kg}}{C_{kc}} = 1 + \delta \qquad (3)$$

ومن العلاقة (3) يمكن الحصول على ما يلي(٣):

$$G_{Lg} = (1 + \delta)\ C_{LC} \qquad (3.1)$$

$$G_{Kg} = (1 + \delta)\ C_{KC} \qquad (3.2)$$

ويمكن للمعامل δ في العلاقة (٣) ان يأخذ احد القيم التالية :-

أولاً : $\delta > O$

وهذا يتضمن ان $\frac{G_{Kg}}{C_{Kc}} > 1$ و $\frac{G_{Lg}}{C_{Lc}} > 1$

اي ان الإنتاجية الحدية لعنصر العمل في القطاع الحكومي G_{Lg} اكبر من الإنتاجية الحدية لعنصر العمل في القطاع الخاص C_{Lc}، والإنتاجية الحدية لعنصر رأس المال في القطاع الحكومي G_{kg} اكبر من الإنتاجية الحدية لعنصر رأس المال في القطاع الخاص C_{kc}، اي ان $G_{kg} > C_{kc}$ و $G_{Lg} > C_{Lc}$.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ثانياً: $\delta = O$

وهذا يتضمن ان الانتاجية الحدية لعنصر العمل في القطاع الحكومي G_{Lg} تساوي الإنتاجية الحدية لعنصر العمل في القطاع الخاص C_{Lc}، والإنتاجية الحدية لعنصر رأس المال في القطاع الحكومي G_{Kg} تساوي الإنتاجية الحدية لعنصر رأس المال في القطاع الخاص C_{Kc} بمعنى آخر:

$$\frac{G_{Lg}}{C_{Lc}} = 1 \quad \text{و} \quad \frac{G_{Kg}}{C_{Kc}} = 1$$

ثالثاً: $\delta < O$

وهذا يتضمن ان $\frac{G_{Kg}}{C_{Kc}} < 1$ و $\frac{G_{Lg}}{C_{Lc}} < 1$

اي ان الانتاجية الحدية لعنصر العمل في القطاع الحكومي G_{Lg} اقل من الإنتاجية الحدية لعنصر العمل في القطاع الخاص C_{Lc}، والإنتاجية الحدية لعنصر رأس المال في القطاع الحكومي G_{Kg} اقل من الانتاجية الحدية لعنصر رأس المال في القطاع الخاص C_{Kc} اي أن:

$$G_{Lg} < C_{Lc} \quad \text{و} \quad G_{Kg} < C_{Kc}$$

ويتكون رأس المال والعمالة الكلية من مجموع العمالة ورأس المال في القطاعين الحكومي والخاص، كما في المعادلات التالية:

$$L = Lc + Lg \qquad (4.1)$$

$$K = Kc + Kg \qquad (4.2)$$

كما ان الإنتاج الكلي (y) يساوي مجموع الإنتاج في القطاعين الحكومي والخاص، كما في المعادلة (5):

$$y = C\,(L_C,\ K_C,\ G) + G\,(L_g,\ K_g) \qquad (5)$$

وبأخذ الفروق الكلية (Total Differential) للمعادلة (5):

$$dy = C_{LC}\,dL_C + C_{KC}\,dK_C + C_G\,dG + G_{Lg}\,dL_g + G_{Kg}\,dK_g \qquad (5.1)$$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وبتعويض (3.1) و (3.2) في المعادلة (5.1) وإعادة ترتيب الحدود:

$$dy = C_{LC}(dL_C + dL_g) + C_{KC}(dK_c + dK_g) + C_G dG + \delta(C_{LC} dL_g + C_{KC} dK_g) \qquad (5.2)$$

ولما كان التغير في العمالة الكلية يساوي $dL = dLc + dLg$، والإستثمار الكلي يساوي التغير في رأس المال الكلي، $I = dKc + dKg = dK$ ، وبإفتراض ان هناك علاقة خطية بين الإنتاجية الحدية للعامل في القطاع الخاص (C_{Lc}) ومعدل الإنتاج الكلي لكل عامل $\frac{y}{L}$ كما في العلاقة التالية(٤):

$$C_{Lc} = \beta_2 \frac{y}{L}$$

وبإفتراض ان [illegible] (C_{kc}) تساوي β_1، تصبح المعادلة (5.2) على الشكل التالي:

$$dy = \beta_1 I + \beta_2 \frac{dL}{L} y + C_G dG + \delta(C_{LC} dL_g + C_{KC} dK_g) \qquad (5.3)$$

ويمكن التعبير عن هذه المعادلة من خلال الإنتاج العام وذلك بالإعتماد على (3.3) و (3.4) وبترتيب الحدود والتعويض عن $dG = G_{Lg} dLg + G_{kg} dKg$ ينتج:

$$\delta (C_{LC} dL_g + C_{KC} dK_g) = \frac{\delta}{1+\delta} dG$$

وبالتعويض في (5.3):

$$dy = \beta_1 I + \beta_2 \frac{dL}{L} y + C_G dG + \frac{\delta}{1+\delta} dG \qquad (5.4)$$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وبالإفتراض ان انتاج القطاع الحكومي يؤثر على انتاج القطاع الخاص بمرونة ثابتة.

$$C = C\,(L_C, K_C, G) = G^{\beta_3}\ F\,(L_c,\ K_C)$$

حيث ان β_3 هي مرونة الإنتاج في القطاع الخاص بالنسبة لانتاج القطاع الحكومي، وتقيس الأثر الخارجي لحجم القطاع الحكومي على انتاج القطاع الخاص

أي أن : $$\beta_3 = \frac{dC}{dG} \cdot \frac{G}{C} = C_G \frac{G}{C}$$

وبالتالي فإن $C_G = \beta_3 \frac{C}{G}$، وبالتعويض في (5.4) تصبح النتيجة كما يلي:

$$dy = \beta_1\ I + \beta_2 \frac{dL}{L} y + \beta_3 \frac{C}{G} dG + \frac{\delta}{1+\delta} dG \qquad (5.5)$$

ومن العلاقة (5) يمكن الحصول على $(\frac{C}{G} = \frac{y}{G} - 1)$ وبالتعويض في (5.5)، وترتيب الحدود تصبح:

$$dy = \beta_1 \frac{I}{y} + \beta_2 \frac{dL}{L} y + \beta_3 \frac{y}{G} dG - \beta_3\, dG + \frac{\delta}{1+\delta} dG \qquad (5.6)$$

وبضرب المعادلة بـ $\frac{G}{yG}$ تصبح (5.6) بعد ترتيب الحدود:

$$\frac{dy}{y} = \beta_1 \frac{I}{y} + \beta_2 \frac{dL}{L} + (\frac{\delta}{1+\delta} - \beta_3) \frac{dG}{G} \cdot \frac{G}{y} + \beta_3 \frac{dG}{G} \qquad (5.7)$$

وبما ان $\frac{dy}{y} = \dot{y}$ هو معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و $\frac{dL}{L} = \dot{L}$ هو معدل النمو في العمالة حيث سيستعاض عنه بمعدل النمو الحقيقي في عوائد العاملين بأجر $\dot{E}C$، و $\frac{dG}{G} = \dot{G}$ معدل النمو في انتاج القطاع الحكومي، يمكن كتابة المعادلة (5.7) بشكل خطي قابل للتقدير على النحو التالي:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

$$\dot{y} = \beta_1 \frac{I}{y} + \beta_2 \dot{EC} + (\frac{\delta}{1+\delta} - \beta_3) \dot{G} \frac{G}{y} + \beta_3 \dot{G} + U_I \qquad (6)$$

حيث ان :

$\dot{y} = \frac{dy}{y}$: معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي

I / y : نسبة التكوين الرأسمالي الصافي من الناتج المحلي الإجمالي.

$\beta_1 = \frac{dC}{dKc} = C_{KC}$: اثر نسبة التكوين الرأسمالي الصافي من الناتج المحلي الإجمالي على معدل النمو الإقتصادي.

$\dot{EC} = \frac{dEC}{EC}$: معدل النمو الحقيقي في عوائد العاملين بأجر.

β_2 : اثر معدل النمو الحقيقي في عوائد العاملين بأجر على معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي.

$\dot{G} \frac{G}{y} = \frac{dG}{G} \cdot \frac{G}{y}$: حجم القطاع الحكومي مقاساً حسب نموذج رام، حيث سيتم التعويض مكان G بإحدى القيم التالية:

أولاً: GX ، حيث ترمز GX الى النفقات الحكومية العامة.

ثانياً: DR ، حيث ترمز DR إلى الإيرادات الحكومية المحلية.

ثالثاً: FC ، حيث ترمز FC الى الانفاق الإستهلاكي النهائي الحكومي.

رابعاً: PE ، حيث ترمز PE الى العمالة في القطاع الحكومي.

$\beta_3 = \frac{dC}{dG} \cdot \frac{G}{C} = C_G \cdot \frac{G}{C}$: مرونة دالة الإنتاج في القطاع الخاص بالنسبة لانتاج القطاع الحكومي، اي ان β_3 هي التأثير الحدي الخارجي لانتاج القطاع الحكومي على انتاج القطاع الخاص.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

δ : الإختلاف في الانتاجية لعناصر الانتاج بين القطاعين الحكومي والخاص.

$(\frac{\delta}{1+\delta} - \beta_3)$: اثر حجم القطاع الحكومي على النمو الاقتصادي.

U_I : المتغير العشوائي.

وقد إقترح دانيال لاندو Daniel Landau، وريتشارد روبنسون Richard Rubinson، المعادلة (7)، لقياس اثر حجم القطاع الحكومي على النمو الإقتصادي(٥)، حيث تم استخدام المتغير المستقل GS كمقياس لحجم القطاع الحكومي لدراسة اثره على النمو في الناتج المحلي الأجمالي الحقيقي:

$$\dot{y} = \alpha_1 \frac{I}{y} + \alpha_2 \dot{EC} + \alpha_3 GS + U_I \qquad (7)$$

حيث ترمز GS الى حجم القطاع الحكومي، والتي يمكن ان تأخذ احد القيم التالية:

١- نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (GX/y) .

٢- نسبة الإيرادات المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (DR/y).

٣- نسبة الإنفاق الإستهلاكي الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي (FC/y).

٤- نسبة عدد العاملين في القطاع الحكومي الى عدد العاملين الكلي (PE/TE).

حيث أن :

$\dot{y} = \frac{dy}{y}$: معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي.

I / y : نسبة التكوين الرأسمالي الصافي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

α_1 : أثر نسبة التكوين الرأسمالي الصافي إلى الناتج المحلي الإجمالي على معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي.

$\dot{EC}$: معدل النمو الحقيقي في عوائد العاملين بأجر.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

α_2 : اثر معدل النمو الحقيقي في عوائد العاملين بأجر على معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي.

GS : حجم القطاع الحكومي.

α_3 : أثر حجم القطاع الحكومي على النمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

U_I : المتغير العشوائي .

٣٠٣٠النتائج الاحصائية:

تقوم الدراسة على تقدير اثر حجم القطاع الحكومي على النمو الاقتصادي حسب نموذج رام الموضح سابقاً وذلك من خلال تقدير المعادلة (6) باستخدام النفقات الحكومية والايرادات الحكومية المحلية والانفاق الاستهلاكي النهائى الحكومي والعمالة الحكومية كمقاييس لحجم الحكومة، كما تستخدم الدراسة نموذج لاندو وروبنسون وذلك بتقدير المعادلة (7) لتدعيم النتائج من نموذج رام.

أولاً: اثر حجم القطاع الحكومي على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج رام:

يقوم نموذج رام على تقدير المعادلة (6) المذكورة سابقاً باستخدام المتغيرات التالية:

اولاً : GX، حيث GX النفقات الحكومية العامة.

ثانياً: DR، حيث DR الايرادات الحكومية المحلية.

ثالثاً: FC، حيث FC الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي.

رابعاً: PE، حيث PE العمالة في القطاع الحكومي.

أ- اثر الانفاق الحكومي الكلي، المتغير $\frac{GX}{y}$ GX، كمقياس لحجم القطاع الحكومي على النمو الاقتصادي:

عند تقدير المُعلمات (6) باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، بالتعويض مكان المتغير G بمتغير المستقل النفقات الحكومية العامة GX وباستخدام المعلومات الاحصائية في الجدول (٣-١) كانت النتيجة كما في المعادلة (6.1)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

$$\dot{y} = 0.17 \frac{I}{y} + 0.29 \dot{EC} - 0.03 \dot{GX} \frac{GX}{y} + 1.94 \dot{GX} \qquad (6.1)$$

$$2.23^{**} \quad 4.41^{***} \quad -3.08^{***} \quad 3.32^{***}$$

$R^2 = 0.72 \qquad \overline{R^2} = 0.67 \qquad DW = 1.74 \qquad F(3.19) = 15.36$

حيث ترمز GX الى معدل النمو الحقيقي في النفقات العامة، و $\frac{GX}{y}$ الى نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الاجمالي، والارقام تحت المعلمات هي قيم t المحسوبة وتدل الاشارة * على ان المعلمة المقدرة تختلف احصائياً عن الصفر على درجة معنوية ١٠٪ والاشارة ** تدل على أن المتغير ذو دلالة احصائية على درجة معنوية ٥٪، أما الاشارة *** تعني ان المعلمة ذات دلالة احصائية عالية على درجة معنوية ١٪ وكما يتبين فإن المتغيرات المستقلة تفسر ٦٧٪ من التغير في النمو الاقتصادي كما يدل معامل التحديد المعدل R^2.

يظهر اختبار t ان معامل نسبة التكوين الرأسمالي الصافي إلى الناتج المحلي الإجمالي لها أثر ايجابي على النمو الاقتصادي، حيث كانت معلمة هذا المتغير مقبولة احصائيا على درجة معنوية ٥٪ حيث بلغت الانتاجية الحدية (٠.١٧) أي أنه لزيادة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بمقدار مليون دينار فإن ذلك يتطلب زيادة رأس المال بمقدار ١٧ مليون دينار.

اما عوائد العاملين بأجر الحقيقية فان لها أثر ايجابي على النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، حيث ان معلمة هذا المتغير كانت ذات دلالة احصائية عالية على درجة معنوية ١٪ اي ان نمو دخل العاملين في الاقتصاد بمقدار ١٪ يتبعه نمو الناتج المحلي الأجمالي بقيمة ٢٩٪.

وقد كان لحجم القطاع الحكومي مقاساً بالمتغير ($\dot{GX} \frac{GX}{Y}$) أثر سلبي على النمو الاقتصادي، حيث كانت معلمة هذا المتغير مقبولة احصائياً على درجة معنوية عالية بلغت ١٪ إلا ان معدل النمو الحقيقي في النفقات العامة كان له أثراً ايجابي على معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي كما يبدو من معامل المتغير GX والذي كان مقبول احصائياً على مستوى معنوية ١٪ ايضاً. وعليه يمكن تقدير قيمة (δ) حيث بلغت (٢,١-) أي أن انتاجية عوامل الأنتاج في القطاع الخاص تزيد عن انتاجية عوامل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الانتاج في القطاع الحكومي[٦]، وهذا هو الأساس الذي تبنى عليه فكرة الخصخصة. ويمكن تفسير هذا بالاستخدام المبالغ فيه لعوامل الانتاج وخاصة العمال، أي أن الحكومة تعمل في نطاق الغلة السالبة وهذا ما يرتبط بما يسمى البطالة المقنعة.

ب: اثر الايرادات الحكومية المحلية، المتغير $\hat{DR}\frac{DR}{Y}$، كمقياس لحجم القطاع الحكومي على النمو الاقتصادي:

وعند تقدير المعادلة (6) باستخدام الايرادات الحكومية المحلية DR، كمقياس لحجم القطاع الحكومي واعتماداً على المعلومات الاحصائية في الجدول (٣-٢)، حيث كانت النتيجة كما يلي:

$$\hat{Y} = 0.05\ \frac{I}{Y} + 0.31\ \hat{EC} + 0.006\ \hat{DR}\ \frac{DR}{Y} + 0.15\ \hat{GX} \qquad (6.2)$$
$$0.63 \quad 3.00 \cdots \quad 1.65 \quad 1.58$$

$$R^2 = 0.64 \quad \overline{R^2} = 0.58 \quad DW = 1.79 \quad F\ (3.19) = 10.67$$

يظهر من المعادلة ان معلمة الانتاجية الحدية للتكوين الأسمالي الصافي لم تختلف احصائياً عن الصفر، في حين كان معامل النمو في عوائد العاملين بأجر ايجابياً ويختلف احصائياً عن الصفر عند درجة معنوية ١٪.

ولم يكن اثر حجم القطاع الحكومي مقاساً بالمتغير $\hat{DR}\frac{DR}{Y}$ على النمو الاقتصادي معنوياً، وينطبق هذا على معامل النمو في الايرادات المحلية الحقيقية $\hat{GX}$.

ج: أثر الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي، المتغير ($\hat{FC}\frac{FC}{Y}$) كمقياس لحجم القطاع الحكومي على النمو الاقتصادي:

وعند تقدير المعادلة (٦) باستخدام الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي FC كمقياس لحجم الحكومة وبالاعتماد على المعلومات الاحصائية في الجدول (٣-٣) كانت النتائج كمايلي:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

$$\dot{y} = 0.12\ \frac{I}{y} + 0.44\dot{EC} - 0.002\ \dot{FC}\ \frac{FC}{y} + 0.16\ \dot{GX} \quad (6.3)$$

$$1.64 \qquad 2.55^{**} - \qquad 0.85 \qquad 1.63$$

$$R^2 = 0.61 \qquad \overline{R^2} = 0.55 \qquad DW = 1.69 \qquad F(3.19) = 9.15$$

يظهر من المعادلة ان معلمة الانتاجية الحدية للتكوين الرأسمالي الصافي لم تختلف احصائياً عن الصفر، في حين كان معامل النمو في عوائد العاملين بأجر ايجابياً ويختلف احصائياً عن الصفر على درجة معنوية ٥٪.

اما عن حجم القطاع الحكومي مقاساً بالمتغير ($\dot{FC}\ \frac{FC}{Y}$) فقد كان أثره سلبياً على النمو الاقتصادي، الا انه لم يكن مقبولاً احصائياً، وبالتالي لم يكن له اثر واضح على النمو الاقتصادي.

د. اثر عدد العاملين في القطاع الحكومي، المتغير $\dot{PE}\ \frac{PE}{TE}$ ، كمقياس لحجم القطاع الحكومي على النمو الاقتصادي:

وعند استخدام عدد العاملين في القطاع الحكومي PE، كمقياس لحجم القطاع الحكومي وتقدير المعادلة (٦) بناء على المعلومات الاحصائية في الجدول (٣-٤) كانت النتائج كما في المعادلة (٦-٤).

$$\dot{y} = 0.19\ \frac{I}{Y} + 0.41\ \dot{EC} - 0.01\ \dot{PE}\ \frac{PE}{TE} + 0.14\ \dot{GX} \quad (6.4)$$

$$2.40^{*} \qquad 3.24^{***} \qquad -1.45 \qquad 1.39$$

$$R^2 = 0.64 \qquad \overline{R^2} = 0.58 \qquad DW = 1.60 \qquad F(3.19) = 11.25$$

والتي تدل على ان اثر حجم الحكومة بهذا المقياس لم يختلف احصائياً عن الصفر.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ثانياً: اثر حجم القطاع الحكومي على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج روبنسون ولاندو

إستخدام دانيال لاندو Daniel Landu وريتشارد روبنسون Richard Rubinsn، المعادلة (7) لمحاولة تقدير أثر حجم القطاع الحكومي GS على النمو الاقتصادي.

$$\dot{y} = \alpha_1 \frac{I}{y} + \alpha_2 \dot{EC} + \alpha_3 \ GS + U_i \qquad (7)$$

ولقد سبق وذكرت المتغيرات المستقلة والمعلمات سابقاً، اما GS فقد تأخذ أحد قيم المتغيرات التالية:

١- نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الاجمالي (GX/Y).

٢- نسبة الايرادات المحلية من الناتج المحلي الاجمالي (DR/Y)

٣- نسبة الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي من الناتج المحلي الاجمالي (FC/Y).

٤- نسبة عدد العاملين في القطاع الحكومي الى عدد العاملين الكلي (PE/TE).

بعد تقدير المعادلات من رقم (7.1) الى (7.4) المقدرة بالاعتماد على المعلومات الاحصائية من الجداول (6.1) الى (6.4) ظهرت النتائج التالية:

$$\dot{y} = 0.50 \frac{I}{y} + 0.36 \dot{EC} - 0.16 \frac{GX}{y} \qquad (7.1)$$

$$3.38^{***} \quad 3.85^{***} \quad -2.57^{**}$$

$R^2 = 0.63$ $\quad \overline{R^2} = 0.60$ $\quad DW = 1.63$ $\quad F(2.20) = 17.61$

$$\dot{y} = 0.35 \frac{I}{y} + 0.37 \dot{EC} - 0.19 \frac{DR}{y} \qquad (7.2)$$

$$2.25^{**} \quad 3.5^{***} \quad -1.45$$

$R^2 = 0.57$ $\quad \overline{R^2} = 0.53$ $\quad DW = 1.58$ $\quad F(2,20) = 13.68$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

$$\dot{y} = 0.54 \frac{I}{y} + 0.40\dot{EC} - 0.29 \frac{FC}{y} \qquad (7.3)$$

$$3.84^{***} \quad 4.47^{***} \quad -2.98^{***}$$

$R^2 = 0.66$ $\quad \overline{R^2} = 0.62$ $\quad DW = 1.58$ $\quad F(2.20) = 19.29$

$$\dot{y} = 0.45 \frac{I}{y} + 0.35\dot{EC} - 0.14 \frac{PE}{TE} \qquad (7.4)$$

$$3.02^{***} \quad 3.60^{***} \quad -2.21^{**}$$

$R^2 = 0.61$ $\quad \overline{R^2} = 0.57$ $\quad DW = 1.62$ $\quad F(2.20) = 15.97$

تبين المعادلات من (7.1) الى (7.4) ان اثر حجم القطاع الحكومي مقيماً بالإعتماد على نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي كان سالباً ومعنوياً بدرجة ٥٪، وقد كانت النتيجة مشابهة عند استخدام حجم الحكومة مقاساً بنسبة الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي الى الناتج المحلي الإجمالي وكذلك باستخدام نسبة العمالة الحكومية الى العمالة الكلية حيث تبين المعادلة (7.3) و (7.4) ان معامل متغير حجم الحكومة كان سالباً ومعنوياً بدرجة ثقة عالية بلغت ٩٩٪ كما ان معامل نسبة العمالة الحكومية الى العمالة الكلية كان سالباً ومعنوياً بدرجة عالية ايضاً ٩٠٪ اما حجم القطاع الحكومي مقاساً بالإيرادات المحلية من الناتج المحلي الإجمالي فلم يكن له اثر واضح على النمو الاقتصادي كما في المعادلة (7.2).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول رقم (٣-١)

البيانات المستخدمة لتقدير المعادلات (6.1) و (7.1)

السنة	(١) معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي $\dot{Y}^*$	(٢) نسبة التكوين الرأسمالي الصافي من الناتج الاجمالي I/Y	(٣) معدل النمو الحقيقي في عوائد العاملين بأجر $\dot{EC}^*$	(٤) معدل النمو الحقيقي في النفقات العامة $\dot{GX}^{**}$	(٥) نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الاجمالي GX^{**}/Y^*	حاصل ضرب (٤) و(٥) $\dot{GX}^{**}$ (GX^{**}/Y^*)
٧٠	١٣,٧-	٦,٣	٦,٦-	١٣,٥-	٣٩,٦	٥٣٤,٦-
٧١	٠,٧	١١,٢	٢,٥-	١,٥-	٣٨,٧	٨٥,٠-
٧٢	٨,٦	١٢,١	٤,١	١٣,٠	٤٠,٣	٢٤١,٩
٧٣	١,٣-	٩,٩	٤,١-	٥,٦	٤٣,٢	٢٤١,٩
٧٤	٤,٣	١٤,٨	١,٥	٢,٩	٤٢,٦	١٢٣,٥
٧٥	٠,٦	١٧,٥	١١,٧	٢٤,٦	٥٢,٧	١٢٩٣,٩
٧٦	١٢,٩	٢٧,٠	٤١,٩	١٥,٢	٥٣,٨	٨١٧,٧
٧٧	٧,٥	٣٣,٠	١,٠-	١٢,١	٥٦,١	٦٧٨,٨
٧٨	٧,٨	٢٥,٦	٦,٩	٠,١	٥٢,٠	٥,٢
٧٩	١٠,٢	٢٣,٦	١٢,٣	٢٤,٧	٥٨,٩	١٤٥٤,٨
٨٠	١٢,٤	٢٨,٥	١٠,٣	١,٥-	٥١,٥	٧٧,٢-
٨١	١٠,٤	٣٦,٩	٩,٢	٦,٧	٤٩,٨	٣٣٣,٦
٨٢	٦,٤	٢٩,٠	٧,٤	٠,٢-	٤٦,٦	٩,٣-
٨٣	٢,٢	٢٢,٤	٣,٧	٣,١-	٤٤,٢	١٣٧,٠-
٨٤	٢,٥	١٨,٧	٢,٠	١,٥-	٤٢,٤	٦٣,٦-
٨٥	١,٩	١٠,٣	٦,١	٨,٦	٤٥,٢	٣٨٨,٧
٨٦	٧,٣	١١,٤	٧,٠	٢١,٧	٥١,٢	١١١١,٠
٨٧	٢,٣	١٤,١	٤,٧	١,٤-	٤٩,٣	٦٩,٠-
٨٨	٠,٥٠	١٣,٧	٢,٨	٢,٢	٥٠,٧	١١١,٥
٨٩	١٣,٧-	١٣,٧	١٣,٤-	١٦,٧-	٤٨,٩	٨١٦,٦-
٩٠	٢,٠	٢٣,١	٣,٣-	١٢,٥	٤١,٩	٥٢٣,٧
٩١	٢,٣	١٥,٢	٣,٣	١,٨	٤١,٧	٧٥,٢
٩٢	١٦,٨	٢٥,٣	١٤,٣	٥,٠	٣٧,٥	١٨٧,٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

* تم الحصول على القيم الحقيقية باستخدام مُخفض الناتج المحلي الاجمالي لسنة الاساس ١٩٩٠.

** تم الحصول على الارقام الحقيقية باستخدام الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لسنة الاساس ١٩٩٠.

المصدر:

دائرة الاحصاءات العامة، الحسابات القومية، ١٩٥٢ – ١٩٩٢، تشرين الاول ١٩٩٤، جدول ٢٠، ص ١١٦، جدول ١، ص ٧١.

– البنك المركزي الاردني، دائرة الابحاث والدراسات، بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤ – ١٩٨٩، تشرين اول جدول ٤٦، جدول ٤٨.

– البنك المركزي الاردني، دائرة الابحاث والدراسات، بيانات احصائية سنوية، ١٩٦٤ – ١٩٩٣، تشرين الاول ١٩٩٤، عدد خاص، جدول ١٦، ص ٢١.

- Iternational Financial Statisics Yearbook 1994, pp. 454 - 457.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

جدول قم (٣-٢)

البيانات المستخدمة لتقدير المعادلات (6.2) و (7.2)

السنة	(١) معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي $\dot{Y}^*$	(٢) نسبة التكوين الرأسمالي الصافي من الناتج الاجمالي I/Y	(٣) معدل النمو الحقيقي في عوائد العاملين بأجر $\dot{EC}^*$	(٤) معدل النمو الحقيقي في الايرادات المحلية $\dot{DR}^{**}$	(٥) نسبة الايرادات المحلية من الناتج المحلي الاجمالي DR^{**}/Y^*	حاصل ضرب (٤) و(٥) $\dot{DR}^{**}$ (DR^{**}/Y^*)
٧٠	١٣,٧-	٦,٣	٦,٦-	١١,٦-	١٤,٩	١٧٢,٨-
٧١	٠,٧	١١,٢	٢,٥-	١٢,٨	١٦,٦	٢١٢,٤
٧٢	٨,٦	١٢,١	٤,١	١٠,٢	١٦,٩	١٧٢,٣
٧٣	١,٣-	٩,٩	٤,١-	٢,٧-	١٦,٧	٤٥,٠-
٧٤	٤,٣	١٤,٨	١,٥	١٩,٥	١٩,١	٣٧٢,٤
٧٥	٠,٦	١٧,٥	١١,٧	١١,٩	٢١,٢	٢٥٢,٢
٧٦	١٢,٩	٢٧,٠	٤١,٩	١٧,١	٢٢,٠	٣٧٦,٢
٧٧	٧,٥	٣٣,٠	١,٠-	١٥,٢	٢٣,٦	٣٥٨,٧
٧٨	٧,٨	٢٥,٦	٦,٩	٤,٢	٢٢,٨	٩٥,٧
٧٩	١٠,٢	٢٣,٦	١٢,٣	٣,٦	٢١,٤	٧٧,٠
٨٠	١٢,٤	٢٨,٥	١٠,٣	٨,٤	٢٠,٧	١٧٣,٨
٨١	١٠,٤	٣٦,٩	٩,٢	٢٧,٠	٢٣,٨	٦٤٢,٦
٨٢	٦,٤	٢٩,٠	٧,٤	٨,٩	٢٤,٣	٢١٦,٢
٨٣	٢,٢	٢٢,٤	٣,٧	٥,٢	٢٥,١	١٣٠,٥
٨٤	٢,٥	١٨,٧	٢,٠	٠,٢-	٢٤,٤	٤,٨-
٨٥	١,٩	١٠,٣	٦,١	٣,٢	٢٤,٧	٧٩,٠
٨٦	٧,٣	١١,٤	٧,٠	١٦,٧	٢٦,٨	٤٤٧,٥
٨٧	٢,٣	١٤,١	٤,٧	٤,٣	٢٧,١	٩٢,١
٨٨	٠,٥٠	١٣,٧	٢,٨	٣,٩-	٦٢,٢	١٠٢,١-
٨٩	١٣,٧-	١٣,٧	١٣,٤-	١٧,٣	٢٥,١	٤٣٤,٢
٩٠	٢,٠	٢٣,١	٣,٣-	١٣,٣	٢٧,٨	٣٦٩,٧
٩١	٢,٣	١٥,٢	٣,٣	٢,٩	٢٨,٠	٨١,٢
٩٢	١٦,٨	٢٥,٣	١٤,٣	٣٥,٦	٣٢,٥	١١٥٧,٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

* تم الحصول على القيم الحقيقية باستخدام مُخفض الناتج المحلي الاجمالي لسنة الاساس ١٩٩٠.

** تم الحصول على الارقام الحقيقية باستخدام الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لسنة الاساس ١٩٩٠.

المصدر:

دائرة الاحصاءات العامة، الحسابات القومية، ١٩٥٢ – ١٩٩٢، تشرين الاول ١٩٩٤، جدول ٢٠، ص ١١٦، جدول ١، ص ٧١.

– البنك المركزي الاردني، دائرة الابحاث والدراسات، بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤ – ١٩٨٩، تشرين اول جدول ٤٦، جدول ٤٨.

– البنك المركزي الاردني، دائرة الابحاث والدراسات، بيانات احصائية سنوية، ١٩٦٤ – ١٩٩٣، تشرين الاول ١٩٩٤، عدد خاص، جدول ١٦، ص ٢١.

- Iternational Financial Statisics Yearbook 1994, pp. 454 - 457.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

جدول قم (٣-٣)

البيانات المستخدمة لتقدير المعادلات (6.3) و (7.3)

السنة	(١) معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي $\dot{Y}^*$	(٢) نسبة التكوين الرأسمالي الصافي من الناتج الاجمالي I/Y	(٣) معدل النمو الحقيقي في عوائد العاملين باجر $\dot{EC}^*$	(٤) معدل النمو الحقيقي في الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي $\dot{FC}^{**}$	(٥) نسبة الايرادات المحلية من الناتج المحلي الاجمالي FC^{**}/Y^*	حاصل ضرب (٤) و (٥) $\dot{FC}^* \frac{FC^{**}}{Y^*}$
٧٠	١٣,٧-	٦,٣	٦,٦-	١٣,٢-	٢٨,٦	٣٧٧,٥-
٧١	٠,٧	١١,٢	٢,٥-	١,٥-	٢٨,١	٤٢/١-
٧٢	٨,٦	١٢,١	٤,١	٤,٨	٢٧,١	١٣٠,٠
٧٣	١,٣-	٩,٩	٤,١-	٥,٠	٢٨,٩	١٤٤,٥
٧٤	٤,٣	١٤,٨	١,٥	٢,٤	٢٨,٤	٦٨,١
٧٥	٠,٦	١٧,٥	١١,٧	٠,٤	٢٨,٣	١١,٣
٧٦	١٢,٩	٢٧,٠	٤١,٩	٥٥,٢	٣٨,٩	٢١٣٧,٢
٧٧	٧,٥	٣٣,٠	١,٠-	١٤,٢-	٣١,٠	٤٤٠,٢٠
٧٨	٧,٨	٢٥,٦	٦,٩	١٧,١	٣٣,٧	٥٧٦,٢
٧٩	١٠,٢	٢٣,٦	١٢,٣	٢٥,٧	٣٨,٥	٩٨٩,٤
٨٠	١٢,٤	٢٨,٥	١٠,٣	٩,٠-	٣١,٠	٢٧٩,٠-
٨١	١٠,٤	٣٦,٩	٩,٢	٢٤,٥	٣٥,١	٨٥٩,٩
٨٢	٦,٤	٢٩,٠	٧,٤	٢,٥-	٣٢,١	٨٠,٢-
٨٣	٢,٢	٢٢,٤	٣,٧	٥,٧-	٢٩,٦	١٦٨,٧-
٨٤	٢,٥	١٨,٧	٢,٠	٨,٧	٣١,٤	٢٧٣,١
٨٥	١,٩	١٠,٣	٦,١	٣,٣-	٢٩,٨	٩٨,٣-
٨٦	٧,٣	١١,٤	٧,٠	٦,٥	٢٩,٦	١٩٢,٤
٨٧	٢,٣	١٤,١	٤,٧	٣,٧	٢٩,٩	١١٠,٦
٨٨	٠,٥٠	١٣,٧	٢,٨	٣,٤-	٢٩,٠	٩٨,٦-
٨٩	١٣,٧-	١٣,٧	١٣,٤-	١٨,٥-	٢٧,٤	٥٠٦,٩-
٩٠	٢,٠	٢٣,١	٣,٣-	٧,٦	٢٤,٨	١٨٨,٤
٩١	٢,٣	١٥,٢	٣,٣	٣,٢	٢٥,٠	٨٠,٠
٩٢	١٦,٨	٢٥,٣	١٤,٣	٢,٤	٢٢,٠	٥٢,٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

* تم الحصول على القيم الحقيقية باستخدام مُخفض الناتج المحلي الاجمالي لسنة الاساس ١٩٩٠.

** تم الحصول على الارقام الحقيقية باستخدام الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لسنة الاساس ١٩٩٠.

المصدر:

دائرة الاحصاءات العامة، الحسابات القومية، ١٩٥٢ – ١٩٩٢، تشرين الاول ١٩٩٤، جدول ٢٠، ص ١١٦، جدول ١، ص ٧١.

– البنك المركزي الاردني، دائرة الابحاث والدراسات، بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤ – ١٩٨٩، تشرين اول جدول ٤٦، جدول ٤٨.

– البنك المركزي الاردني، دائرة الابحاث والدراسات، بيانات احصائية سنوية، ١٩٦٤ – ١٩٩٣، تشرين الاول ١٩٩٤، عدد خاص، جدول ٣٩، ص ٤٨.

- International Financial Statisics Yearbook 1994, pp. 454 - 457.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

جدول رقم (٣-٤)

البيانات المستخدمة لتقدير المعادلة (6.4)

السنة	(١) معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي $\dot{Y}^*$	(٢) نسبة التكوين الرأسمالي الصافي من الناتج الاجمالي I/Y	(٣) معدل النمو الحقيقي في عوائد العاملين بأجر $\dot{EC}^*$	(٤) معدل النمو في العاملين في القطاع الحكومي $\dot{PE}$	(٥) نسبة عدد العاملين في القطاع الحكومي الى عدد العاملين الكلي PE/TE	حاصل ضرب (٤) و (٥) $\dot{PE}\frac{PE}{TE}$
٧٠	١٣,٧-	٦,٣	٦,٦-	٥,١	٤٤,٢	٢٢٥,٤
٧١	٠,٧	١١,٢	٢,٥-	٥,٠	٤٤,٩	٢٢٤,٥
٧٢	٨,٦	١٢,١	٤,١	٤,٧	٤٥,٥	٢١٣,٨
٧٣	١,٣-	٩,٩	٤,١-	٣,٧	٤٤,١	١٦٣,١
٧٤	٤,٣	١٤,٨	١,٥	٧,٣	٤٤,٣	٣٢٣,٣
٧٥	٠,٦	١٧,٥	١١,٧	٩,٢	٤٥,٣	٤١٦,٧
٧٦	١٢,٩	٢٧,٠	٤١,٩	١٠,٢	٤٦,٧	٤٧٦,٣
٧٧	٧,٥	٣٣,٠	١,٠-	٢,٤	٤٦,٦	١١١,٨
٧٨	٧,٨	٢٥,٦	٦,٩	٢,٧	٤٦,٧	١٢٦,٠
٧٩	١٠,٢	٢٣,٦	١٢,٣	٢,٦	٤٦,٧	١٢١,٤
٨٠	١٢,٤	٢٨,٥	١٠,٣	٦,١	٤٧,٨	٢٩١,٥
٨١	١٠,٤	٣٦,٩	٩,٢	١,٨	٤٧,١	٨٤,٧
٨٢	٦,٤	٢٩,٠	٧,٤	٤,٤	٤٧,٧	٢٠٩,٨
٨٣	٢,٢	٢٢,٤	٣,٧	٣,٨	٤٨,١	١٨٢,٧
٨٤	٢,٥	١٨,٧	٢,٠	١,٢	٤٧,٢	٥٦,٦
٨٥	١,٩	١٠,٣	٦,١	١,٧	٤٦,٧	٧٩,٣
٨٦	٧,٣	١١,٤	٧,٠	٤,٤	٤٦,٨	٢٠٥,٩
٨٧	٢,٣	١٤,١	٤,٧	٥,٠	٤٧,٥	٢٣٧,٥
٨٨	٠,٥٠	١٣,٧	٢,٨	٣,٥	٤٨,٠	١٦٨,٠
٨٩	١٣,٧-	١٣,٧	١٣,٤-	٢,٦	٤٩,١	١٢٧,٦
٩٠	٢,٠	٢٣,١	٣,٣-	٠,٧	٤٩,٤	٣٤,٥
٩١	٢,٣	١٥,٢	٣,٣	٤,٠	٤٨,٨	١٩٥,٢
٩٢	١٦,٨	٢٥,٣	١٤,٣	٨,٥	٤٨,٧	٤١٣,٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

* تم الحصول على القيم الحقيقية باستخدام مُخفض الناتج المحلي الاجمالي لسنة الاساس ١٩٩٠.

المصدر:

دائرة الاحصاءات العامة، الحسابات القومية، ١٩٥٢ - ١٩٩٢، تشرين الاول ١٩٩٤، جدول ٢٠، ص ١١٦، جدول ١، ص ٧١.

- البنك المركزي الاردني، دائرة الابحاث والدراسات، بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤ - ١٩٨٩، تشرين اول جدول ٤٦، جدول ٤٨.

- د. عيسى ابراهيم وآخرون، دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الاردني، قاعدة بيانات سوق العمل الاردني، الجزء الثالث، مركز البحوث الاقتصادية، الجمعية العلمية الملكية، عمان، كانون اول ١٩٨٩، الجدول (٩-١)، ص ٦٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

هوامش الفصل الثالث:

(1) Gershon Feder, On Export And Economic Growth, Journan Of Development Economics, February/April, 1983, 12, pp. 59 - 73.

(2) Rati Ram, Governmet Size And Economic Growth: A New Framework And Some Evidence From Cross-Section And Time-Series Data, American Economic Review, March 1986, 76, 191 - 203.

٣-من (٣) ايضاً

(3.3) $$C_{Kc} = \frac{G_{Kg}}{(1+\delta)}$$

(3.4) $$C_{Lc} = \frac{G_{Lg}}{(1+\delta)}$$

(4) Gershon Feder, 1983. Op.cit, P. 62.

(5) Richard Rubinson, "Dependency. Government Revenue, and Economic Growth, 1955- 70S Studies in Comparative International Development, Summer 1977, 12, P3-28.
Daniel Landau, "Government Expenditure and Economic Growth: A Cross - Country Study" Southern Economic Journal, January 1988,49, PP. 783-92.

(٦) تم احتساب قيمة δ كما يلي:

$$\frac{\delta}{1+\delta} - \beta_3 = -0.03$$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

$$\frac{\delta}{1+\delta} - 1.94 = -0.03$$

$$\frac{\delta}{1+\delta} = 1.91$$

$$\delta = 1.91 + 1.91\,\delta$$

$$(1 - 1.91)\,\delta = 1.91$$

$$-0.91\,\delta = 1.91$$

$$\delta = -2.01$$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الرابع

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

أولاً النتائج:-

يمكن تلخيص نتائج هذه الدراسة بما يلي:-

١- بينت الدراسة أن النفقات العامة قد تزايدت بشكل مستمر فقد نمت النفقات العامة بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة، كما نمى نصيب الفرد من النفقات العامة بشكل مستمر وعلى مدى فترة الداسة، وقد زاد من هذا النمو نمواً في الايرادات الحكومية بكل اجزاءها وبكل المقاييس. حيث نمت الايرادات المحلية بالأسعار الجارية والثابتة ونما ما يدفعه الفرد من الايرادات المحلية خلال فترة الدراسة. الا أن معدل النمو في النفقات العامة كان يزيد عن النمو في الايرادات المحلية بشكل عام حتى عام ١٩٨٩ لذلك فقد تزاد العجز في الموازنة إلى أن بلغ أقصاه عام ١٩٨٩. ونتيجة لبرنامج التصحيح الاقتصادي واتجاهات تخفيض وترشيد الانفاق وزيادة كفاءة الايادات فقد تناقص العجز. حتى بلغ ادناه عام ١٩٩٢ وارتفع بعد ذلك قليلاً الا أنه بقي أقل من مستواه قبل عام ١٩٨٩.

٢- بينت الدراسة أن حجم الحكومة في الاقتصاد الأردني يعتبر كبيراً بالمقارنة مع حجم الحكومة في الاقتصاد في الدول المتقدمة والدول النامية في المنطقة ، مع أنه أظهر تراجعاً بشكل متذبذب اذا قيس بنسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الاجمالي وبنسبة الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي الى الناتج المحلي الأجمالي، أما حجم الحكومة مقاساً بنسبة الإيرادات المحلية من الناتج المحلي الأجمالي فقد أظهر نمواً مستمراً وهذا أمر ايجابي نتج عنه انخفاض في عجز الموازنة العامه بعد عام ١٩٨٩.

٣- ومما يؤكد النتيجة السابقة حول كِبر حجم الحكومة في الاقتصاد الأردني هو ارتفاع نسبة العاملين في الحكومة الى العمالة الكلية في الاقتصاد الأردني بالمقارنه مع دول العالم المتقدمة وبالمقارنة مع الكثير من الدول النامية والدول العربية ايضاً.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

٤- بينت الدراسة أن أثر حجم القطاع الحكومي مقاساً بالمقاييس المختلفة التي استخدمتها الدراسة سالباً على النمو الاقتصادي وينتج ذلك عن زيادة انتاجية عوامل الانتاج في القطاع الخاص الى انتاجية عوامل الانتاج في القطاع الحكومي. نتيجة للبطالة المقنعة بين عوامل الانتاج في القطاع الحكومي.

ثانياً: التوصيات:-

بناء على النتائج اعلاه فإن توصية واحدة يمكن التوصل اليها وهي تصغير حجم الحكومة أي التوجه نحو الخصخصه. ويتوقع من هذه الخطوة زيادة معدل النمو في الاقتصاد فإنتقال عناصر الانتاج من القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص يزيد من انتاجية القطاع الحكومي ويزيد من انتاجية القطاع الخاص، وبالتالي يزيد من معدل النمو الإقتصادي، وهذا يؤكد أن خطوة الحكومة بهذا الاتجاه لها تفسير اقتصادي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الملاحق

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الهيكل التنظيمي
للادارة الحكومية
في المملكة الأردنية الهاشمية
شباط ١٩٩٥

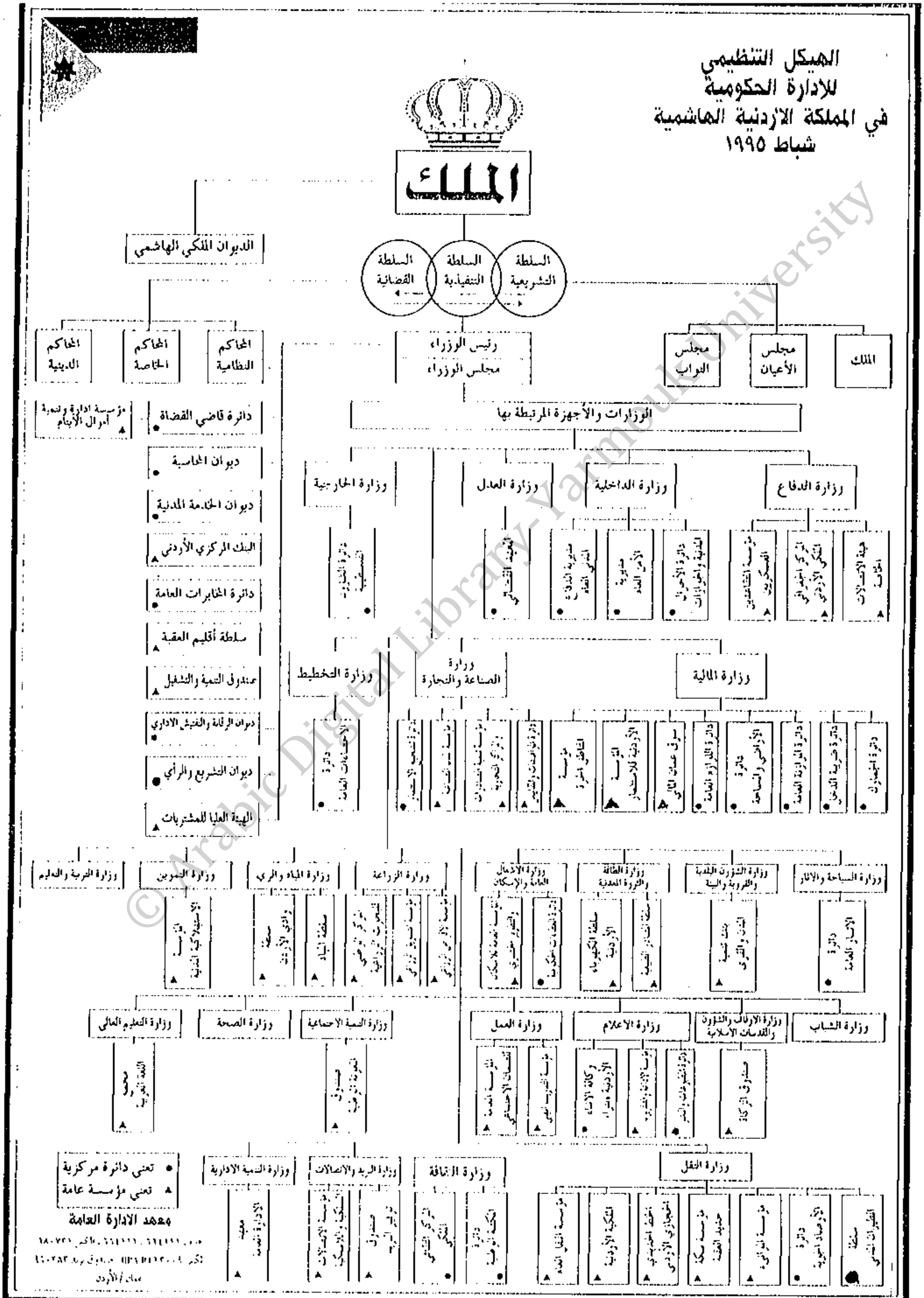

معهد الادارة العامة

ص.ب ٦٦١١١٠ ... فاكس ٦٨٠٧٣٩ ...

عمان / الأردن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

ملحق(أ)

الهيكل التنظيمي للحكومة المركزية في الاردن:

تتكون الحكومة المركزية في المملكة الأردنية الهاشمية من الوزارات والدوائر المركزية و المؤسسات العامة التالية:

١) مجلس الوزراء وديوان الرئاسة.

ديوان المحاسبة (دائرة مركزية).

٢) وزارة التنمية الإدارية.

ديوان الخدمة المدنية (دائرة مركزية).

ديوان الرقابة والتفتيش الاداري (دائرة مركزية)

٣) وزارة الدفاع.

المركز الجغرافي الملكي الأردني (مؤسسة عامة).

٤) وزارة الداخلية.

دائرة الأحوال المدنية والجوازات (دائرة مركزية).

الأمن العام (دائرة مركزية).

الدفاع المدني (دائرة مركزية).

٥) وزارة العدل.

دائرة قاضي القضاة (دائرة مركزية).

المعهد القضائي (دائرة مركزية).

٦) وزارة الخارجية.

دائرة الشؤون الفلسطينية (دائرة مركزية).

٧) وزارة المالية.

دائرة الموازنة العامة (دائرة مركزية).

دائرة الجمارك (دائرة مركزية).

دائرة ضريبة الدخل (دائرة مركزية).

دائرة الأراضي والمساحة (دائرة مركزية).

دائرة اللوازم العامة (دائرة مركزية).

٨) وزارة الصناعة والتجارة.

دائرة تشجيع الإستثمار. (دائرة مركزية).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٩) وزارة التخطيط.

دائرة الإحصائات العامة (دائرة مركزية).

١٠) وزارة السياحة والآثار

دائرة الآثار العامة (دائرة مركزية).

١١) وزارة الشؤون البلدية والقروية و البيئة.

١٢) وزارة الطاقة والثروة المعدنية.

سلطة المصادر الطبيعية (مؤسسة عامه).

١٣) وزارة الأشغال العامة والإسكان .

دائرة العطاءات المركزية (دائرة مركزية).

١٤) وزارة الزراعة.

مؤسسة التسويق الزراعي (مؤسسة عامة).

١٥) وزارة المياه والري.

سلطة وادي الأردن.(مؤسسة عامة).

١٦) وزارة التموين.

١٧) وزارة التربية والتعليم.

١٨) وزارة التعليم العالي.

١٩) وزارة الصحة.

٢٠) وزارة التنمية الإجتماعية.

٢١) وزارة العمل.

٢٢) وزارة الإعلام.

مؤسسة الإذاعة والتلفزيون (مؤسسة عامة).

وكالة الأنباء الأردنية (دائرة مركزية).

دائرة المطبوعات والنشر (دائرة مركزية).

٢٣) وزارة الشباب.

٢٤) وزارة الثقافة.

المكتبة الوطنية (دائرة مركزية).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

٢٥) **وزارة النقل.**

سلطة الطيران المدني (دائرة مركزية).

دائرة الأرصاد الجوية (دائرة مركزية).

٢٦) **وزارة البريد والإتصالات.**

مؤسسة الإتصالات السلكية واللاسلكية (مؤسسة عامة).

٢٧) **الديوان الملكي الهاشمي.**

٢٨) **مجلس الأمة.**

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

ملحق (٣)

الجداول الإحصائية

جدول رقم (١)

النفقات العامة والناتج المحلي الاجمالي والناتج القومي الاجمالي بالاسعار الثابتة

السنة	النفقات العامة *	الناتج المحلي الاجمالي**	الناتج القومي الاجمالي**
٦٩	٥٤٩,٠	١٣٨٦,٦	١٤٢٣,٨
٧٠	٤٧٤,٧	١١٩٥,٨	١٢٣٠,٨
٧١	٤٦٧,٤	١٢٠٤,٩	١٢٣١,٣
٧٢	٥٢٨,٦	١٣٠٩,٧	١٣٢٨,٨
٧٣	٥٥٨,٤	١٢٩٢,٠	١٣١٩,٥
٧٤	٥٧٤,٩	١٣٤٨,٦	١٣٨٠,٤
٧٥	٧١٦,٤	١٣٥٧,٩	١٤٠٠,٤
٧٦	٨٢٥,٤	١٥٣٣,٣	١٥٩٤,٩
٧٧	٩٢٥,٧	١٦٤٩,٧	١٧٠٣,١
٧٨	٩٢٦,٩	١٧٧٩,٢	١٨٣١,٩
٧٩	١١٥٦,٠	١٩٦٢,٠	٢٠١٦,٤
٨٠	١١٣٧,٧	٢٢٠٦,١	٢٢٦٨,٥
٨١	١٢١٤	٢٤٣٦,٦	٢٥٣٢,٠
٨٢	١٢١٠,٤	٢٥٩٣,١	٢٦٩١,٣
٨٣	١١٧١,٥	٢٦٥٠,٢	٢٧٢١,٥
٨٤	١١٥٣,٢	٢٧١٧,٩	٢٧٣٦,٦
٨٥	١٢٥٣,٠	٢٧٧١,١	٢٧٦٤,٧
٨٦	١٥٢٦,١	٢٩٧٦,٠	٢٩٥٢,٢
٨٧	١٥٠٤,٥	٣٠٤٦,٣	٢٩٧٧,١
٨٨	١٥٣٨,٦	٣٠٣١,٣	٢٩١٢,٨
٨٩	١٢٨٠,٢	٢٦١٥,٣	٢٤٠٤,٢
٩٠	١١٢٠,١	٢٦٦٨,٣	٢٤٢٨,٨
٩١	١١٤٠,٧	٢٧٣٢,١	٢٣٢٤,٢
٩٢	١١٩٨,٨	٣١٩٢,٨	٣٠٢٢,٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

* تم استخدام الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لسنة الأساس ١٩٩٠ للحصول على القيم الحقيقية.

** تم استخدام مخفض الناتج المحلي الاجمالي لسنة الأساس ١٩٩٠ للحصول على القيم الحقيقية.

المصدر: - البنك المركزي الأردني، دائرة الابحاث والدراسات، بيانات احصائية سنوية، ١٩٦٤، ١٩٩٣، عدد خاص، تشرين أول، ١٩٩٤، جدول (١٦)، ص ٢١.

- دائرة الاحصاءات العامة، الحسابات القومية، ١٩٥٢- ١٩٩٢، تشرين اول ١٩٩٤، جدول (٢٠)، ص ١١٦.

- International Finacial Statitics Yearbook 1994 PP 454 - 457

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

جدول رقم (٢)
الحجم النسبي للقطاع الحكومي ممثلاً بنسبة النفقات العامة من الناتج القومي الاجمالي*

السنة	نسبة النفقات العامة من الناتج القومي الاجمالي	النمو في نسبة النفقات من الناتج القومي الاجمالي
٦٩	٣٨,٥	—
٧٠	٣٨,٥	٠
٧١	٣٧,٩	١,٥-
٧٢	٣٩,٧	٤,٧
٧٣	٤٢,٣	٦,٥
٧٤	٤١,٦	١,٦-
٧٥	٥١,١	٢٢,٨
٧٦	٥١,٧	١,١
٧٧	٥٤,٤	٥,٢
٧٨	٥٠,٥	٧,١-
٧٩	٥٧,٣	١٣,٧
٨٠	٥٠,١	١٢,٥-
٨١	٤٧,٩	٤,٣-
٨٢	٤٤,٩	٦,٢-
٨٣	٤٣,٠	٤,٢-
٨٤	٤٢,١	٢,٠-
٨٥	٤٥,٣	٧,٦
٨٦	٥١,٦	١٣,٩
٨٧	٥٠,٥	٢,١-
٨٨	٥٢,٨	٤,٥
٨٩	٥٣,٢	٠,٧٥
٩٠	٤٦,١	١٣,٣-
٩١	٤٩,٠	٦,٢
٩٢	٤٨,٤	١,٢-
المتوسط	٤٧,٠	١,٤

* تم استخدام الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لسنة ١٩٩٠ للحصول على النفقات العامة الحقيقية مخفض الناتج المحلي الاجمالي لسنة الاساس ١٩٩٠ للحصول على الناتج القومي الإجمالي الحقيقي.

المصدر: - تم احتساب القيم من الجدول (٢-١١).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول رقم (٣)

الايرادات المحلية والناتج المحلي الاجمالي والناتج القومي الاجمالي بالاسعار الثابتة (مليون دينار)

السنة	الايرادات المحلية*	الناتج المحلي الاجمالي**	الناتج القومي الاجمالي**
٦٩	٢٠١,٨	١٣٨٦,٦	١٤٢٣,٨
٧٠	١٧٨,٢	١١٩٥,٨	١٢٣٠,٨
٧١	٢٠١,١	١٢٠٤,٩	١٢٣١,٣
٧٢	٢٢١,٨	١٣٠٩,٧	١٣٢٨,٨
٧٣	٢١٥,٨	١٢٩٢,٠	١٣١٩,٥
٧٤	٢٥٨,٠	١٣٤٨,٦	١٣٨٠,٤
٧٥	٢٨٨,٨	١٣٥٧,٩	١٤٠٠,٣
٧٦	٣٣٨,٣	١٥٣٣,٣	١٥٩٤,٩
٧٧	٣٨٩,٨	١٦٤٩,٧	١٧٠٣,١
٧٨	٤٠٦,٤	١٧٧٩,٢	١٨٣١,٩
٧٩	٤٢١,٣	١٩٦٢,٠	٢٠١٦,٤
٨٠	٤٥٦,٧	٢٢٠٦,١	٢٢٦٨,٥
٨١	٥٨٠,١	٢٤٣٦,٦	٢٥٣٢,٠
٨٢	٦٣٢,١	٢٥٩٣,١	٢٦٩١,٣
٨٣	٦٦٥,٤	٢٦٥٠,٢	٢٧٢١,٥
٨٤	٦٦٤,٠	٢٧١٧,٩	٢٧٣٦,٦
٨٥	٦٨٥,٥	٢٧٧١,١	٢٧٦٤,٧
٨٦	٨٠٠,٠	٢٩٧٦,٠	٢٩٥٢,٢
٨٧	٨٢٧,٨	٣٠٤٦,٣	٢٩٧٧,١
٨٨	٧٩٤,٧	٣٠٣١,٣	٢٩١٢,٨
٨٩	٦٥٦,٦	٣٦١٥,٣	٢٤٠٤,٢
٩٠	٧٤٤,٠	٢٦٦٨,٣	٢٤٢٨,٨
٩١	٧٦٥,٩	٢٧٣٢,١	٢٣٢٤,٢
٩٢	١٠٣٩,٠	٣١٩٢,٨	٣٠٢٢,٦

* تم استخدام الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لسنة الأساس ١٩٩٠ للحصول على القيم الحقيقية.

** تم استخدام مخفض الناتج المحلي الاجمالي لسنة الأساس ١٩٩٠ للحصول على القيم الحقيقة.

المصدر: - البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤ - ١٩٩٣، عدد خاص، تشرين اول ١٩٩٤، جدول (١٦)، ص ٢١.

- دائرة الاحصاءات العامة، الحسابات القومية، ١٩٥٢ - ١٩٩٢، تشرين اول ١٩٩٤، جدول (٢٠)، ص ١١٦.

- International Financial Statistics Yearbook 1994 PP 454 - 457.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول رقم (٤)

الحجم النسبي للقطاع الحكومي ممثلاً بنسبة الإيرادات المحلية من الناتج القومي الاجمالي *

السنة	نسبة الايرادات المحلية من الناتج القومي الاجمالي	النمو في نسبة الايرادات المحلية من الناتج القومي الاجمالي
٦٩	١٤,١	—
٧٠	١٤,٤	٢,١
٧١	١٦,٣	١٣,١
٧٢	١٦,٦	١,٨
٧٣	١٦,٣	١,٨-
٧٤	١٨,٦	١٤,١
٧٥	٢٠,٦	١٠,٧
٧٦	٢١,٢	٢,٩
٧٧	٢٢,٨	٧,٥
٧٨	٢٢,١	٣,٠
٧٩	٢٠,٨	٥,٨-
٨٠	٢٠,١	٣,٢-
٨١	٢٢,٩	١٣,٩
٨٢	٢٣,٤	٢,١
٨٣	٢٤,٤	٤,٢
٨٤	٢٤,٢	٠,٨١-
٨٥	٢٤,٧	٢,٠
٨٦	٢٧,٠	٩,٣
٨٧	٢٧,٨	٢,٩
٨٨	٢٧,٢	٢,١-
٨٩	٢٧,٣	٠,٣٦
٩٠	٣٠,٦	١٢,٠
٩١	٣٢,٩	٧,٥
٩٢	٣٤,٣	٤,٢
المتوسط	٢٢,٩	٣,٩

* تم استخدام الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لسنة الأساس ١٩٩٠ للحصول على الإيرادات المحلية الحقيقة، ومخفض الناتج المحلي الإجمالي لسنة الاساس ١٩٩٠ للحصول على الناتج القومي الإجمالي الحقيقي.

المصدر: - تم احتساب القيم من الجدول (٢-١٥).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (٥)

الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي والناتج المحلي الاجمالي والناتج القومي الاجمالي بالأسعار الثابتة (مليون دينار)

السنة	الانفاق الاستهلاكي النهائي *	الناتج المحلي الاجمالي * *	الناتج القومي الاجمالي * *
٦٩	٣٩٧,٥	١٣٨٦,٦	١٤٢٣,٨
٧٠	٣٤٤,٧	١١٩٥,٨	١٢٣٠,٨
٧١	٣٣٩,٣	١٢٠٤,٩	١٢٣١,٣
٧٢	٣٥٥,٧	١٣٠٩,٧	١٣٢٨,٨
٧٣	٣٧٣,٨	١٢٩٢,٠	١٣١٩,٥
٧٤	٣٨٣,١	١٣٤٨,٦	١٣٨٠,٤
٧٥	٣٨٤,٩	١٣٥٧,٩	١٤٠٠,٣
٧٦	٥٩٧,٧	١٥٣٣,٣	١٥٩٤,٩
٧٧	٥١٢,٨	١٦٤٩,٧	١٧٠٣,١
٧٨	٦٠١,٠	١٧٧٩,٢	١٨٣١,٩
٧٩	٧٥٥,٨	١٩٦٢,٠	٢٠١٦,٤
٨٠	٦٨٧,٢	٢٢٠٦,١	٢٢٦٨,٥
٨١	٨٥٦,٢	٢٤٣٦,٦	٢٥٣٢,٠
٨٢	٨٣٤,٠	٢٥٩٣,١	٢٦٩١,٣
٨٣	٧٨٦,٣	٢٦٥٠,٢	٢٧٢١,٥
٨٤	٨٥٥,٣	٢٧١٧,٩	٢٧٣٦,٦
٨٥	٨٢٦,٩	٢٧٧١,١	٢٧٦٤,٧
٨٦	٨٨١,٠	٢٩٧٦,٠	٢٩٥٢,٢
٨٧	٩١٣,٨	٣٠٤٦,٣	٢٩٧٧,١
٨٨	٨٨٢,١	٣٠٣١,٣	٢٩١٢,٨
٨٩	٧١٨,٦	٣٦١٥,٣	٢٤٠٤,٢
٩٠	٦٦٣,٩	٢٦٦٤,٣	٢٤٢٨,٨
٩١	٦٨٥,٧	٢٧٣٢,١	٢٣٢٤,٢
٩٢	٧٠٢,٧	٣١٩٢,٨	٣٠٢٢,٦

* تم استخدام الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لسنة الأساس ١٩٩٠ للحصول على القيم الحقيقية.

* * تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي لسنة الأساس ١٩٩٠ للحصول على القيم الحقيقية.

المصدر: - البنك المركزي الأردني، دائرة الابحاث والدراسات، بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤ - ١٩٨٩، تشرين اول، جدول (٤٥).

- دائرة الاحصاءات العامة، الحسابات القومية ١٩٥٢ - ١٩٩٢، تشرين اول ١٩٩٤، جدول (٢٠)، ص ١١٦، جدول (١)، ص ٧١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (٦)

الحجم النسبي للقطاع الحكومي مثلاً بنسبة الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي من الناتج القومي الاجمالي *

السنة	نسبة الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي من الناتج القومي الاجمالي	النمو في نسبة الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي من الناتج القومي الاجمالي
٦٩	٢٧,٩	—
٧٠	٢٨,٠	٠,٣٥
٧١	٢٧,٥	١,٧-
٧٢	٢٦,٧	٢,٩-
٧٣	٢٨,٣	٥,٩
٧٤	٢٧,٧	٢,١-
٧٥	٢٧,٤	١,٠-
٧٦	٣٧,٤	٣٦,٤
٧٧	٣٠,١	١٩,٥-
٧٨	٣٢,٨	٨,٩
٧٩	٣٧,٥	١٤,٠
٨٠	٣٠,٢	١٩,٢-
٨١	٣٣,٨	١١,٩
٨٢	٣٠,٩	٨,٥-
٨٣	٢٨,٨	٦,٧-
٨٤	٣١,٢	٨,٣
٨٥	٢٩,٩	٤,١-
٨٦	٢٩,٨	٠,٣٣-
٨٧	٣٠,٦	٢,٦
٨٨	٣٠,٢	١,٣-
٨٩	٢٩,٨	١,٣-
٩٠	٢٧,٣	٨,٣-
٩١	٢٩,٥	٨,٠
٩٢	٢٣,٢	٢١,٣-
المتوسط	٢٩,٩	٠,٠٨-

* تم استخدام الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لسنة الأساس ١٩٩٠ للحصول على الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي الحقيقي، ومخفض الناتج المحلي الإجمالي لسنة الاساس ١٩٩٠ للحصول على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

المصدر: - تم الحصول على القيم من الجدول (٢-١٩).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

المصادر العربية:

اولاً: الكتب:

١- ابراهيم، عيسى. وآخرون، **دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الاردني، قاعدة بيانات سوق العمل الاردني، الجزء الثالث**، مركز البحوث الاقتصادية، الجمعية العلمية الملكية، عمان، كانون اول ١٩٨٩.

٢- الامم المتحدة، **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المديونية الخارجية لدول منطقة الأسكوا**، آذار، ١٩٩٣.

٣- الحوراني، هاني محمود، **اقتصاديات الاردن والشرق الاوسط (١)، الثابت والمتغير في مشكلات الاردن الاقتصادية**، مركز الاردن الجديد للدراسات، ١٩٩٤، عمان، الاردن.

٤- المدهون، موسى توفيق. العواملة، نائل كايد، **المؤسسات العامة في الاردن**، معهد الادارة العامة، عمان آب ١٩٨٦.

٥- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **دراسة الاوضاع الاقتصادية والاستثمارية في المملكة الاردنية الهاشمية**، سلسلة الدراسات القطرية، ١٩٨٧.

٦- رضوان، عبد القادر محمود، مبادىء **الحسابات الاقتصادية القومية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ١٩٩٠.

٧- سليمان، مصطفى حسين، **المالية العامة**، دا المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٠.

٨- صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي، **التصحيح والتنمية في البلدان العربية**، أبو ظبي، ١٩٨٧.

٩- طوقان، صفوان. الرشدان، يحيى، **ادارة المالية العامة في الاردن**، معهد الادارة العامة، عمان، آب ١٩٨٦.

١٠- معهد الادارة العامة، **الادارة العامة في المملكة الاردنية الهاشمية**، عمان، آب ١٩٨٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

ثانياً: المنشورات الرسمية:

١- البنك المركزي الاردني، دائرة الابحاث والدراسات، **بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤ - ١٩٨٩، عدد خاص**، تشرين الاول ١٩٨٩.

٢- البنك المركزي الاردني، **دائرة الابحاث والدراسات، بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤ - ١٩٩٣، عدد خاص**، تشرين الاول ١٩٩٤.

٣- البنك المركزي الاردني، دائرة الابحاث والدراسات، **النشرة الاحصائية الشهرية**، المجلد ٣١، العدد ٧، تموز ١٩٩٥.

٤- البنك المركزي الاردني، دائرة الابحاث والدراسات، **النشرة الاحصائية الشهرية**، المجلد ٣١، العدد ١، كانون الثاني ١٩٩٥.

٥- البنك المركزي الادني، **التقرير السنوي الثلاثون ١٩٩٣**، دائرة الابحاث والدراسات.

٦- البنك المركزي الاردني، **البنك المركزي الاردني خلال خمسة وعشرون عاماً**، دائرة الابحاث والدراسات، عدد خاص، تشرين الاول ١٩٨٩.

٧- دائرة الاحصاءات العامة، **الحسابات القومية، ١٩٥٢ - ١٩٩٢**، تشرين الاول ١٩٩٤.

٨- دائرة الاحصاءات العامة، **النشرة الاحصائية السنوية، الاعداد (٤٠) و (٤٣)**.

٩- وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة، **قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥**، المملكة الاردنية الهاشمية.

ثالثاً: المجلات والابحاث:

١- الطلافحة، حسين. **اثر الناتج المحلي الاجمالي على الموازنة العامة في الاردن ١٩٦٨ - ١٩٨٨**. دراسات، المجلد ٢١ (أ)، العدد ٢، ١٩٩٤.

٢- الطلافحة، حسين. **عرض العمل ومعدل المشاركة في القوى العاملة في الاردن**، مجلة ابحاث اليرموك، المجلد ٩، العدد ٤، ١٩٩٣.

٣- العواملة، نائل عبد الحافظ. **ترشيد الانفاق العام في الاجهزة المركزية للادارة العامة في الاردن**، مؤته للبحوث والدراسات، المجلد السابع، العدد الثاني، ١٩٩٢.

٤- المومني، رياض. البيطار، محمد. **النفقات العامة في الاردن وعلاقتها بالتطور الاقتصادي، ١٩٦٧ - ١٩٨٧**، مؤته للبحوث والدراسات، المجلد السابع، العدد الرابع، ١٩٩٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

المصادر الاجنبية:

First: Books:

1- Ackley, Gardner. **Macroeconomic Theory**, The Macmillian Company. New York, 1961.

2- Amerah, Mohamad S. **Major Employment Issues In some Arab Countries**. Royal Scientific Society, Economic Research Centre, July, 1990.

3- Brown, C.V. Jackson P M. **Public sector Economics,** 3rd Edition, Basil Blackwell, 1985.

4- Buchanan, James M. Flowers, Marilyn R. **The Public Finances, An Introductory Textbook**, 5th Edition 1980. Richard D. Irwin Inc.

5- Dornbusch, Rudiger. Fischer, Stanley. **Macroeconomics**, 5th Edition, McGraw-Hill Book company.

6- Due, John F. Government Finance: **Economics of the Public Sector.** 4th Edition 1968. Richard D. Irwin Inc.

7- Samuelson, Paul A. **Economics, An Introductory Analysis**. 5th Edition. McGraw-Hill Book company. 1951.

Second: Aricles and Issues:

1- Beck, M. "**Toward a Theory of Public Sector Growth**", Public Finance, No 2. 1982.

2- Carr, Jack "**Government Size and Economic Growth, A New Framework And Some Evidence From Cross-Section And Time Series Data: Comment**", American Economic Review, March 1989, 79.

3- Feder, Gershon, "**On Exports and Economic Growth**" Journal of Development Economics, February / April 1983, 12.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

4- Landau, Daniel, "**Government And Economic Growth in The Less Developed Countries: An empirical study for 1960-1980**" Economic Development And Cultural Change, October 1986, 35.

5- Landau, Daniel, "**Government Expenditure and Economic Growth: A Cross-Country Study**" Southern Economic Journal, Junuary 1983, 49.

6- Ram, Rati. "**Government Size and Economic Growth: A new Framework and Some Evidence from Cross-section and time series Data**" American Economic Review. March 1986.

7- Rao, V.V. Bhanoji, "**Impact of Government Size on Economic Growth: A Re-Examination**" American Economic Review, March 1989, 79.

8- Rubinson, Richard, "**Dependency, Government Revenue, and Economic Growth, 1955-70**" Studies in Comparative International Development, Summer 1977, 12.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

Abstract

Government Size And Economic Growth In Jordan

This study trys to measure government size in Jordan, and then it trys to measure the effect of this size on economic growth. At first it trys to estimate Rati Ram's model of the effect of government size on economic growth, the resutls shows that government size measured by the variable Government Total Expenditure has a negative effect on the real growth in the GDP, and the productivity of factors of production are higher in the private sector compared to the government sector, therfore the privitisation process will have a positive effect on the Jordanian economy, as the factors of production are moved from the government sector to the private sector, because this will cause productivity in both sectors to increase.

Another model was estimated which is Rubison-Landu model, which showed that government size measured by the variables: Government Total Expenditure, Government Final Consumption Expenditure, and Government Sector Employment have a negative effect on economic growth, which too encourges privitisation process.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

www.manaraa.com